

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة ال البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

أثر البرامج المحاسبية على حوكمة الشركات

دراسة الحالة : الشركات الصناعية في الاردن

Impact of Accounting Software on corporate Governance

Case Study : Industrial companies in Jordan

اعداد الطالب:

احمد سليمان ضيف الله ابويحيى

اشراف الدكتور

طارق عوده الخالدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2018-2019

تفويض

أنا احمد سليمان ابويحيى، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: احمد سليمان ابويحيى

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٩

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٤٠١١

أنا الطالب: احمد سليمان ابويحيى

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

التخصص: محاسبة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر البرامج المحاسبية على حوكمة الشركات

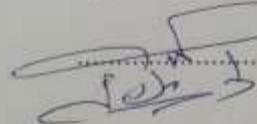
دراسة الحالة: الشركات الصناعية في الاردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ // ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة
أثر البرامج المحاسبية على حوكمة الشركات
دراسة الحالة : الشركات الصناعية في الاردن

Impact of Accounting Software on corporate
Governance
Case Study : Industrial companies in Jordan

| التوقيع | أعضاء لجنة المناقشة |
|--|---|
|  | الدكتور طارق عودة الخالدي ، (جامعة آل البيت) |
|  | الدكتور جمال عادل الشرايري (جامعة آل البيت) |
|  | الدكتور مهدي اكرم مقل (جامعة آل البيت) |
|  | الدكتور اشرف غازي البطاينة (جامعة البلقاء التطبيقية) |

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / قسم المحاسبة في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ 5/1/2019.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،
والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين ومعلم البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى
آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور طارق عوده الخالدي الذي تكرم مشكوراً
بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وكان لتوجيهاته وإرشاداته القيمة والسديدة دور هام في إنجازها،
فقدم لي من خلاصة علمه وخبراته وأخلاقه وأدعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

ويشرفني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة
آل البيت والإداريين فيها، وكذلك للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول
مناقشة هذه الرسالة.

والشكر مقرون بكل معاني الحب والوفاء لجامعة آل البيت ممثلة برئيسها، وعميد كلية إدارة المال
والأعمال، وأعضاء الهيئة التدريسية، وجميع العاملين فيها، لجهودهم المشكورة في توفير كافة
وسائل الدعم والمساندة العلمية طيلة فترة الدراسة.

كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء عينة
الدراسة لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز
وجل التوفيق لهم في خدمة أهداف البحث العلمي.

الباحث

احمد ابويحيى

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها وأنارت دعواتها لي مسيرتي، وفاءً بالعهد أن لا أنسى فضلك ما
حييت،

والدتي الغالية، أطال الله في عمرها وحفظها،

إلى من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا بمعانيها الشامخة، وعلمني الإحسان وكان
بجانبي دائماً الأب والأخ والصديق،

والدي الغالي، أطال الله في عمره وأدامه،

إلى رفيقة دربي ونصفي الثاني ، إلى من تعبت وسهرت وهيات لي ظروف دراستي "زوجتي الغالية
إلى من تسر عيني برؤياهم، وطرب قلبي بنجواهم.. إلى من تهدأ نفسي بلفياهم ويبتسم الثغر
لمحياهم

أخوتي وأخواتي

إلى من أنجبتهم لي الايام والليالي ، بسمه الحياه ، رفاق الدرب ،،، اصدقائي وإلى كل من قدم لي
العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة،،،

لهم جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا

مع المحبة والعرفان

احمد ابو يحيى

فهرس المحتويات

| | |
|----|---|
| ٥ | شكر وتقدير |
| و | الإهداء |
| ز | فهرس المحتويات |
| ح | قائمة الجداول |
| ط | قائمة الأشكال |
| ك | Abstract |
| ١ | الفصل الأول الإطار العام للدراسة |
| ٢ | ١-١ المقدمة |
| ٣ | ٢-١ مشكلة الدراسة |
| ٣ | ٣-١ اهداف الدراسة |
| ٤ | ٤-١ اهمية الدراسة |
| ٤ | ٥-١ أمودج الدراسة |
| ٥ | ٦-١ فرضيات الدراسة |
| ٥ | ٧-١ التعريفات الاجرائية |
| ٦ | الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة |
| ٧ | المبحث الأول البرامج المحاسبية "نظام تخطيط موارد الشركات" |
| ١٦ | المبحث الثاني حوكمة الشركات |
| ٣٤ | المبحث الثالث الدراسات السابقة |
| ٤٣ | الفصل الثالث منهجية الدراسة |
| ٤٣ | ١-٣ منهج الدراسة |
| ٤٣ | ٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة |
| ٤٤ | ٣-٢ أداة جمع البيانات |
| ٤٧ | ٤-٢ المعالجة الإحصائية |
| ٤٩ | الفصل الرابع تحليل بيانات الدراسة الميدانية |
| ٤٩ | ١-٤ خصائص أفراد عينة الدراسة |
| ٥٢ | ٢-٤ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة |
| ٦٨ | الفصل الخامس النتائج والتوصيات |
| ٦٨ | ١-٥ النتائج |
| ٦٩ | ٢-٥ التوصيات |
| ٧١ | المراجع والمصادر |
| ٧١ | أولا : المراجع العربية |
| ٧٥ | ثانيا : المراجع الاجنبية |
| ٨٠ | الملاحق |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الجدول |
|--------|--|---------|
| ٣٩ | جدول الدراسات السابقة | (١-٢) |
| ٤٣ | عدد الإستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل | (١-٣) |
| ٤٥ | قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة | (٢-٣) |
| ٤٨ | خصائص أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة | (١ -٤) |
| ٤٩ | خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي | (٢ -٤) |
| ٥٠ | خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص | (٣-٤) |
| ٥١ | خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة (المهنة) | (٤-٤) |
| ٥٢ | خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية | (٥ -٤) |
| ٥٣ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل | (٦-٤) |
| ٥٥ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: الرقابة | (٧ -٤) |
| ٥٦ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: الإفصاح | (٨-٤) |
| ٥٨ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تطبيق إدارة المخاطر | (٩ -٤) |
| ٦٠ | اختبار (Kolmogorov-Smirnov test) للمتغير التابعة | (١٠-٤) |

| | | |
|----|--|----------|
| ٦١ | مصنوفة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات | (١١ - ٤) |
| ٦٢ | اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة | (١٢ - ٤) |
| ٦٣ | جدول ملخص النموذج (Model Summary) | (١٣ - ٤) |
| ٦٤ | نتائج تحليل التباين | (١٤ - ٤) |
| ٦٤ | جدول المعاملات نموذج الانحدار | (١٥ - ٤) |
| ٦٥ | نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لتأثير البرمجيات | (١٦ - ٤) |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الشكل |
|--------|--------------------------|-----------|
| ٥ | متغيرات الدراسة | الشكل (١) |
| ٢٤ | ركائز نظام حوكمة الشركات | الشكل (٢) |
| ٢٦ | خصائص نظام حوكمة الشركات | الشكل (٣) |
| ٣٠ | نظام حوكمة الشركات | الشكل (٤) |

أثر البرامج المحاسبية على تطبيق حوكمة الشركات

دراسة الحالة: الشركات الصناعية في الاردن

اعداد الطالب: احمد سليمان ابو يحيى

اشراف: الدكتور طارق عوده عيد بني خالد

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على اثر البرمجيات المحاسبية على تطبيق حوكمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية, ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تطوير استبانة من عدة محاور وتم توزيعها على عينة الدراسة حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية في الأردن، والبالغ عددها (٦٣) شركة، وتم توزيع (٢٠٠) استبانة واسترداد (١٥٤) استبانة وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج ابرزها: وجود أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق الإفصاح في الشركات الصناعية. وايضا وجود أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الصناعية. وبناء على نتائج هذه الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات يورد الباحث اهمها : التأكيد على أهمية استخدام نظام تخطيط الموارد لكونه يساعد على السيطرة على العمليات ومراقبتها مما يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرارات والتأكيد على ضرورة توعية المديرين بأهمية استخدام نظام تخطيط الموارد لكونه يمنحهم القدرة على ضبط عمل كافة العمليات في الشركة.

Impact of Accounting Software on corporate Governance

Case Study: Industrial companies in Jordan

Prepared by : Ahmad sulaiman abu yahya

Supervised by: Dr. Tareq Odeh Bani Khalid

Abstract

The aim of this study was to identify the impact of accounting software on the application of the governance of Jordanian industrial joint stock companies. In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire was developed from several axes and was distributed to the study sample. The study population consists of all 63 industrial companies in Jordan, The results of the study were distributed to (154) questionnaire. The study reached a number of results, the most prominent of which are: The impact of the ERP system on application of disclosure in the industrial companies. The impact of the ERP system in the application of risk management in the industrial companies. This is the study Of A number of recommendations have been formulated. The most important of which is the importance of using the resource planning system as it helps to control and control the processes, which leads to speeding up the decision making process and emphasizing the importance of educating managers about the importance of using the ERP

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

- ١-١ المقدمة
- ٢-١ مشكلة الدراسة
- ٣-١ أهداف الدراسة
- ٤-١ أهمية الدراسة
- ٥-١ أنموذج الدراسة
- ٦-١ فرضيات الدراسة
- ٧-١ التعريفات الإجرائية

١-١ المقدمة

شهد العالم في أواخر التسعينيات في القرن الماضي أزمات مالية واقتصادية، ولم يكن حدوث هذه الازمة بمحظى الصدفة وإنما كانت نتيجة ممارسة منظمات الاعمال الخاطئة، مما أدى الى سيادة الفساد الاداري وضعف الرقابة والمتابعة مما دفع دول العالم بالاهتمام بالحوكمة، التي وصفت مجموعة من النظم التي تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء كما تشمل مقومات تقوية المنظمات على المدى البعيد وتحديد مسؤولية المسؤول من خلال ركائز الحوكمة والتي هي الافصاح، والرقابة، وأداره المخاطر

أصبح التقدم التكنولوجي والبرمجيات المتقدمة أهم سمات العصر الحديث، مما دفع المؤسسات إلى التوجه نحو تطوير أعمالهم حتى يتمكنوا من مواكبة التطورات الرئيسية والمنافسات مع المنظمات الأخرى. يستغرق تنفيذ هذه الأنظمة فترة زمنية طويلة ويتطلب قدراً كبيراً من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات. تقييم فعاليتها هي عملية صعبة للغاية (Tsai, et all, 2010).

ومن هذه الأنظمة تخطيط موارد المنظمات الذي يؤدي الى التكامل في المنظمات من خلال التشاركية في المعلومات والحصول عليها وتداولها في مختلف الاقسام بسهولة ويسر , وتقدم أنظمة تخطيط موارد الشركة حلولاً عن طريق تزويد الادارات فهم أفضل وشفافية أكثر لجميع عمليات الاعمال التي تحدث في الشركة بحيث تصبح عماداً اساسياً لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات مطلقاً (Ayyagari,2010). فإن أنظمة تخطيط موارد الشركة تتمحور حول قدرات المديرين القدرة على ضبط عمل العمليات كافة والسيطرة عليها ومراقبتها مما يؤدي الى تسريع عملية اتخاذ القرار .

وتبعاً لهذا، فإن المنظمات تسعى الى تطبيق نظام تخطيط موارد الشركة لما له اثر على حوكمة الشركات وتحقيق اعمال تتميز بالكفاءة والتطور (O'mahouy &Doran ,2008), وعليه فقد جاءت هذه الدراسة من كشف أثر فاعلية نظام تخطيط موارد الشركة على حوكمة الشركات ومعرفة اذا كان هناك تطبيق فعلي لنظام تخطيط موارد الشركة ومدى تأثيرها على ركائز الحوكمة .

٢-١ مشكلة الدراسة

أدى التطور التكنولوجي والحاجة المتزايدة للسرعة في الانجاز الى ضرورة التطوير لتنظيم عملها بما يتناسب مع البيئة المحاطة، وتحقيق مستويات عالية من المنافسة ومن بين هذه التطورات نظام تخطيط الموارد اذ يعتبر هذا النظام عامل اساسي لرفع كفاءة وفاعلية الشركة (Madapusia, at al,2013).

ومن الدوافع التي تحظى بها الادارة من البرامج المحاسبية والمتمثلة بنظام تخطيط الموارد التي تمنح المدراء القدرة على ضبط العمليات كافة والسيطرة عليها ومراقبتها والسرعة في اتخاذ القرار .

وبناءً على مما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي :

هل يوجد اثر للبرمجيات المحاسبية على تطبيق حوكمة الشركات في الشركات الصناعية الاردنية ؟

وتندرج منه الاسئلة الفرعية التالية :

- ١ . هل يوجد أثر لنظام تخطيط الموارد في تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية الاردنية ؟
- ٢ . هل يوجد أثر لنظام تخطيط الموارد في تطبيق الافصاح في الشركات الصناعية الاردنية ؟
- ٣ . هل يوجد أثر لنظام تخطيط الموارد في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الاردنية ؟

٣-١ اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الاساس الى:

التعرف على اثر البرمجيات المحاسبية على تطبيق حوكمة الشركات الصناعية، ومنها تتفرع الاهداف الفرعية التالية :

- ١ . التعرف على أثر نظام تخطيط الموارد في تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية الاردنية
- ٢ . التعرف على أثر نظام تخطيط الموارد في تطبيق الافصاح في الشركات الصناعية الاردنية
- ٣ . التعرف على أثر لنظام تخطيط الموارد في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الاردنية.

٤-١ أهمية الدراسة

تتبع الأهمية العلمية - حسب علم الباحث- من محدودية وقلة الدراسات في الأردن التي تناولت أثر البرامج المحاسبية على حوكمة الشركات، وأثرها على قطاع الشركات الصناعية الأردنية الذي يلعب دوراً في تعزيز الاقتصاد الوطني.

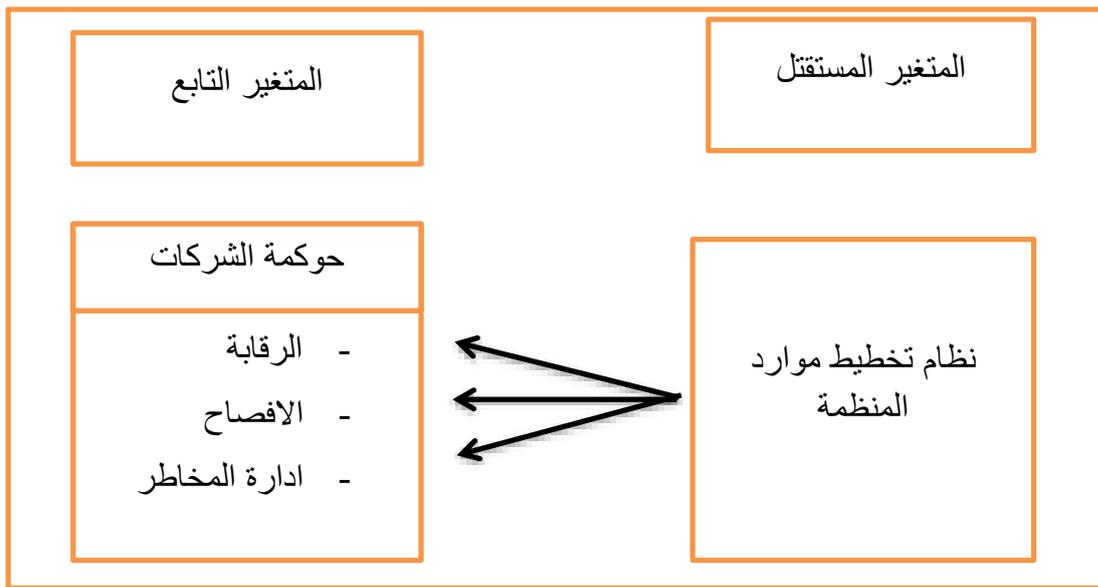
- أن نتائجها ستوضح البرمجيات المحاسبية على تطبيق حوكمة الشركات الصناعية، مما يدعو بدوره إدارات الشركات ومتخذي القرارات إلى الاهتمام بهذا الموضوع مما يحسن القدرة على ضبط عمليات والسيطرة عليها ومراقبتها وتحسين الأداء المالي وغير مالي في الشركات.
 - توضيح أهمية أثر البرامج المحاسبية المتمثلة بنظام تخطيط الموارد في تطبيق حوكمة الشركات.
- كما تتبع الدراسة العلمية أيضاً من أهمية البرامج المحاسبية في الشركات الصناعية من خلال:

- الأسلوب المتبع في البرامج المحاسبية وما له دور في رقابة الشركات.
- الأسلوب المتبع في البرامج المحاسبية وما له أثر على الإفصاح في الشركات.
- أهمية البرامج المحاسبية وما لها أثر على إدارة مخاطر الشركات.

٥-١ أمودج الدراسة

يتمثل المتغير المستقل في الدراسة بالبرامج المحاسبية بينما يتمثل المتغير التابع في حوكمة الشركات ويوضح النموذج التالي متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (١) : أنمودج الدراسة



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على دراسة (الغنودي, ٢٠٠٩)

٦-١ فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

H0o: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للاستخدام البرامج المحاسبية على حوكمة الشركات في الشركات الصناعية الاردنية.

ويندرج عنها الفرضيات الفرعية التالية:

H01: لا يوجد أثر لنظام تخطيط الموارد في تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية الاردنية.

H02: لا يوجد أثر لنظام تخطيط الموارد في تطبيق الافصاح في الشركات الصناعية الاردنية

H03: لا يوجد أثر لنظام الموارد الشركات في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الصناعية الاردنية.

٧-١ التعريفات الاجرائية

نظام تخطيط موارد : ان نظام تخطيط الموارد هو قاعدة بيانات مركزية تحتوي على جميع التطبيقات اللازمة لكل منشأة وتمكننا من ربط فروع شركة واحدة مع بعضها البعض لتكون قادرة على تتبع جميع عمليات فروع الشركة وأنشطتها وبالتالي التحكم في جميع الجوانب وتحسين عمل الشركة ورفع الإنتاجية وزيادة قوة منافستها مع الشركات المنافسة الأخرى

حوكمة الشركات : حكومة الشركات تعتبر من المفاهيم التي تتضمن مجموعة من المعايير والنظم والإجراءات التي يمكن إتباعه بهدف اتقان و تنظيم العلاقات بين إدارة الشركات وبين كافة الجهات الداخلية و الخارجية التي تكون ذات الصلة التي تتعامل معها على النحو الذي يحمي ويحافظ على الحقوق ويؤدي الواجبات .

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ المبحث الأول: البرامج المحاسبية "نظام تخطيط موارد الشركات"

٢-٢ المبحث الثاني: حوكمة الشركات

٣-٢ المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول
البرامج المحاسبية "نظام تخطيط موارد الشركات"

١-١-٢ تمهيد

٢-١-٢ مفهوم نظام تخطيط الموارد

٣-١-٢ نشأة وتطور نظام تخطيط موارد الشركات

٤-١-٢ أهمية نظام تخطيط الموارد وفوائده

٥-١-٢ المجالات الوظيفية لنظام تخطيط الموارد

٦-١-٢ نجاح نظام تخطيط موارد الشركات

الإطار النظري

١-١-٢ تمهيد

سيتناول هذه المبحث عدد من التعريفات حول تخطيط موارد الشركات، التي سوف نتطرق اليها لشرح نظام تخطيط الموارد وشرح مبسط عن طرق عمله من خلال الاطلاع على الإطار العام، وكذلك مراحل التطور الذي حصل على نظام تخطيط الموارد وطرق زيادة دقة بيناتها، والفوائد العائدة للشركة مع هذه التطور، والبحث عن اهمية هذا النظام ، حيث يقوم نظام تخطيط الموارد على الربط بين الادارات للحصول على اكبر منفعة ممكنة من تطبيقه .

٢-١-٢ مفهوم نظام تخطيط الموارد (ERP) Enterprise Resource Planing

عرف نظام تخطيط الموارد، هو ترابط جميع الاجزاء مع بعضها البعض والعمل سويا بهدف التكامل وذلك من خلال ربط الاقسام بتوفير درجة كبيرة من المعلومات التي تحتاجها .

ذكر (Madapusia&D'Souaz (2012 ان نظام تخطيط الموارد يوفر رقابة خاصة بما يناسب احتياجات الشركة عند اتباع التصميم الجيد ، وهذا يؤكد ان نظام تخطيط الموارد يقوم بتفعيل اساليب وإجراءات للرقابة على أنشطة ووظائف الشركة .

كما عرف (Mei-Yeh & Fengyi, 2006) وهو أيضًا نظام يدمج جميع جوانب العمل في نظام سهل الاستخدام، ويساعد على إدارة المعلومات وإدارتها عبر الشركة، ويخزن جميع المعلومات في قاعدة بيانات مركزية

مما سبق يمكن للباحث تعريف نظام تخطيط الموارد بأنه هو قاعدة بيانات مركزية تحتوي على جميع التطبيقات اللازمة لكل منشأة وتمكننا من ربط فروع شركة واحدة مع بعضها البعض لتكون قادرة على تتبع جميع عمليات فروع الشركة وأنشطتها وبالتالي التحكم في جميع الجوانب وتحسين عمل الشركة ورفع الإنتاجية وزيادة قوة منافستها مع الشركات المنافسة الأخرى

٣-١-٢ نشأة وتطور نظام تخطيط الموارد

إن الانتقال من أنظمة معلومات أكثر تطوراً هو استجابة لتطور البيئة التكنولوجية، خاصة إذا كانت التنمية التقنية تلبى احتياجات الشركات بسرعة كبيرة. هذه انتقال مصحوبة بزيادة التكاليف،

مما يزيد الفوائد بدلاً من زيادة التكاليف للحكم على جدوى هذا التحول. إنها مجموعة منفصلة من البرامج؛ في أفضل الأحوال يمكن ربطهم عبر شبكة للتواصل، لكنهم لا يستوفون المتطلبات، واهم العيوب (مزهودة، ٢٠١٦) :

- ١- غير متطورة.
- ٢- لا تفي بالاحتياجات بشكل المطلوب.
- ٣- توقف منتجي النظم عن دعم تلك البرمجيات مما يصعب قضايا التطوير.
- ٤- حاجة البرمجيات عموماً إلى التطوير باستمرار.
- ٥- مشاكل الصيانة التي قد تتعرض لها قواعد البيانات لأسباب التوافقية وما شابه.
- ٦- التطورات الحاصلة على تقنيات التواصل في شبكة الانترنت.

شهدت النظم التقليدية ارتفاعاً في تكلفة استخدامها بسبب الصيانة وتطوير مكوناتها، فضلاً عن عدم كفاية الأغراض المطلوبة، مما يجعلها غير قادرة على إجراء التغييرات البيئية المحيطة بها. وبما أن عامل الوقت هو محدد، فليس فقط تطوير المنتجات والخدمات المقدمة، ولكن أيضاً الاستثمار في أنظمة المعلومات التي سيتم استخدامها لقياس مدى نجاح الإدارة وكفاءة بياناتها الحاسوبية لتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للاستفادة منها بشكل صحيح وبالتالي، بدأت بعض المؤسسات في البحث عن أنظمة متقدمة لتجنب زيادة تكاليف الصيانة. لكن العديد منهم قلقون من ارتفاع أسعار هذه الأنظمة المتقدمة والخوف من الدخول في خضم عملهم بسبب تعقيد تكنولوجياتهم الجديدة. ينبع قرار الانتقال من أنظمة الحاسبة التقليدية إلى المتقدمة من الحاجة المتزايدة للتغيير لتحقيق مزايا تنافسية، وتوافر المعلومات على نطاق واسع (الحديدي، ٢٠١٦)

اذ يوجد هناك أسلوبان للتحول التقني:

- ١- انتقال كامل، وذلك بشراء نظام تخطيط الموارد كاملاً .
 - ٢- انتقال جزئي، وذلك بشراء اجزاء من نظام تخطيط الموارد .
- تلجأ المؤسسات إلى شراء بعض تطبيقات تخطيط موارد الشركات خوفاً من التغييرات التقنية المستقبلية، أو خوفاً من عدم الاستفادة من التطبيق الكامل، حيث تخطط للتحول مستقبلاً إلى

التطبيق الكامل كمرحلة لاحقة، إن حقق الجزء المتبنى الأهداف المرجوة منه .

قد تنشأ مرحلة بين التطبيق الكامل والتطبيق الجزئي، والانتقال من نظام تقليدي إلى نظام أكثر تطوراً، وبالتالي تظهر مجموعة من التطورات على كل من المستويات الكلية والجزئية للشركة من هذا الاعتبار لطبيعة عمل :

- مستخدمي النظام حسب مدى تطور النظام المتبنى .
- مشغلي النظام .
- المطورين الداخليين، الذين كان عملهم لدى الشركات في بيئة برمجيات قديمة، وتقتصر مهامهم على حل مشكلة كل إدارة على حدة، ثم تحولت مهمتهم إلى مطورين لكامل الأقسام

قد تكون هناك خيارات متعددة للمؤسسات لاختيار أفضل وأنسب نظم المعلومات المناسبة لأنشطتها وقد تستخدم خيار تصميم نظام المعلومات الخاص بها من قبل نفس الموردين، نظراً للعدد المتزايد من الشركات العاملة في مجال المعلومات، نظم وقواعد البيانات لاقتنائها من موردي البرمجيات.

ظهرت أنظمة تخطيط الموارد منذ الستينيات وذلك نتيجة تعقيد الأعمال وعمليات في الشركات حيث كانت أنظمة تخطيط الموارد في الشركات مقتصرة على وظيفة الشراء لتتبع الطلبات وأوامر الشراء لتمكين الشركة من تقديم الطلبات وترتيبها. ولذلك صممت الشركات أنظمة تخطيط لدعم تلك الوظيفة دون الاهتمام بوظائف أخرى، وفي ذلك الوقت لم يكن عامل الوقت هو العامل المؤثر على العمل كما هو الآن.

ولذلك، كان الهدف الرئيسي لنظم التخطيط في ذلك الوقت هو تحديد أولويات أعمال الشراء، ولم يلاحظ عامل الوقت بوضوح. وفي الفترة نفسها، اهتمت بعض المؤسسات بإدارة الحسابات لخدمة باقي أنشطة الشركات، مما استلزم توافر نوع من التكامل في المعلومات المتعلقة ببعض أنشطة الشركات، بما في ذلك الإنتاج، تكلفة المبيعات، المخزون، السيولة، معلومات عن العمال، أنظمة التخطيط المطبقة داخل الشركات لتغطية جميع متطلبات واحتياجات الشركات (الحديد،

(٢٠١٦)

٢-١-٤ أهمية نظام تخطيط الموارد وفوائدها

يساعد نظام تخطيط الموارد على تحسين الإنتاجية ومرونة العمل واستجابة العملاء. يتم دمج جميع العمليات في تطبيق واحد يساعد الشركة على زيادة كفاءتها في جميع الأقسام، وتسريع طلبات العملاء، وتقديم الطلبات في الوقت المحدد للعملاء، وتوقع أوامر الإنتاج بشكل أسرع، وبالتالي يؤدي إلى توفير المواد من الموردين، وتحسين مستوى ترقية خدمة العملاء بشكل أفضل وهذا ما يسمى CRM (Bundit,2015).

ومن أهمية هذا النظام يساهم في ربط سلسلة الأعمال الأساسية والدعم لتحقيق التميز والتكامل في بيئة الأعمال المتطورة والمترابطة ويوفر النظام الأدوات اللازمة لتشغيل وتشغيل الأعمال من خلال الوصول إلى المعلومات التي تتراوح من ملخص لتفاصيل هذه العمليات، ورفع كفاءة التشغيل، وتحسين جودة المنتج، وزيادة الربحية للشركات (صيام، ٢٠١٥).

كما ذكر أتاسي (٢٠٠٨) أن نظام تخطيط الموارد يزيد الإنتاجية والطاقة، ويزيد من كفاءة العمليات، ويقلل من الترهل الإداري، ويقلل من تكاليف المخزون، ويقلل نفقات التشغيل ويحسن خدمة العملاء. نتائج المدى الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى إضافة قيمة كبيرة لأي شركة، مهما كان حجمها، سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو متوسطة، وهنا تأتي الفائدة الحقيقية التي تحتاجها الشركات لزيادة عائد الاستثمار.

يعمل نظام تخطيط الموارد يعمل على زيادة في دوران المخزون والعائد على الأصول، مما يعكس كفاءة استخدام الموارد وتحسن في متوسط أيام سداد المدينين. مما يؤدي إلى الإدارة الرشيدة للحسابات المستحقة القبض. (Nicolaou, 2004)

قال (٢٠١٠) Sneler، أن تنفيذ نظام تخطيط الموارد سيزيد من الكفاءة في الأعمال التجارية وتحسين الأداء المالي

كما ذكر نصار (٢٠١٤) أن نظام تخطيط الموارد يوفر العديد من الأدوات، بما في ذلك إدارة علاقات العملاء وإدارة سلسلة التوريد، حيث تساعد هذه الأوامر في تتبع طلبات المبيعات وترى الفواتير بغض النظر عن أطراف المبيعات المختلفة سواء كانت للعملاء أو العديد من الشركات،

يتم تعقب عملية الشحن والنقل والفوترة وبالتالي فإن هذا التسلسل سيؤدي إلى قياس الدخل والدخل الفعلي.

كما بين (Hazar, 2013) وجود علاقة بين دقة وفاعلية نظام تخطيط الموارد المستخدم والإجراءات المحاسبية في الشركة، وهذا يعني أن نظام تخطيط الموارد يساعد في تقديم أساليب وإجراءات محاسبية مبتكرة وجديده، فإنه يسهل استخدام إجراءات المحاسبة الجديدة مثل بطاقة الأداء المتوازن، عمل الميزانية، وتحليل الربحية، والذي بدوره يحسن أداء الشركة.

واحدة من الفوائد التشغيلية لتخطيط الموارد هو أن هناك تحسنا في الوظائف الروتينية والعمليات التجارية، وتبسيط العمليات المالية والفوائد الهامة للنظام. أنه يدمج ويدمج المعلومات، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف. كما أنه يحسن المعرفة، والتي تعد واحدة من أهم أصول الشركات التي تزيد من قدرتها. تنافسي، حيث يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات واضحة بسبب تكامل المعلومات وتركيزها في قاعدة مركزية تقلل من احتمال الأخطاء، وتحسن تدفق المعلومات، وتستخدم مراقبة الأداء (Davenport, et al., 2000).

يعد نظم تخطيط الموارد (ERP) هو الرابط الرئيسي لأعمال الشركة، وأحيانا يتم دمج الأعمال المماثلة في قسم واحد، تهدف إلى توفير المعلومات حسب الحاجة من قبل الإدارات في الوقت المناسب وفي الوقت المناسب (Beheshti, 2006).

٢-١-٥ المجالات الوظيفية لنظام تخطيط الموارد

يغطي نظام تخطيط الموارد المجالات الوظيفية المشتركة التالية. (McGaughey, et al, 2007):

المحاسبة المالية: كدفتر الأستاذ العام والأصول الثابتة والدائنين بما في ذلك القسيمة والمطابقة والدفع، المستحقات النقدية والتحصيلات النقدية، إدارة النقد، الدمج المالي

المحاسبة الإدارية: كالميزانية، كالتكلفة، وإدارة التكاليف، والتكاليف على أساس النشاط الموارد البشرية: كالتوظيف، التدريب، إعداد القوائم، كشوف المرتبات، الفوائد، إدارة التنوع، التقاعد والفصل

التصنيع: كالهندسة، فاتورة المواد، أوامر العمل، الجدولة، القدرة، والقلق، إدارة المعرفة، مراقبة الجودة، عملية التصنيع، مشاريع التصنيع، تدفق التصنيع، دورة حياة ادارة المنتج

معالجة الطلبات: كأمر إلى نقد، إدخال أمر، التحقق من الائتمان، التسعير، متاح للوعد، جرد، الشحن، وتحليل المبيعات وإعداد التقارير، وتكليف المبيعات.

إدارة سلسلة التوريد: تخطيط سلسلة التوريد، جدولة الموردين، المنتج ترتيب المهام: كالتقديرات الأجل، والشراء، والمخزون، وتجهيز المطالبات، والتخزين (الاستلام والتخزين، والتقط والتعبئة).

إدارة المشروع: كتخطيط المشروع، تخطيط الموارد، تكلفة المشروع، هيكل انهيار العمل،

الفواتير والوقت والنفقات، وإدارة النشاط

إدارة علاقات العملاء: كالمبيعات والتسويق، والعمولات، والخدمة، والاتصال بالعملاء، والاتصال دعم المركز.

فلا تعتبر أنظمة إدارة علاقات العملاء دائماً جزءاً من أنظمة تخطيط الموارد بل هي دعم الأعمال نظم (BSS).

٢-١-٦ نجاح نظام تخطيط موارد الشركات

ان نجاح نظام تخطيط الموارد يعتمد على تحقيق الأهداف التي تم اعتماد النظام من أجلها. واحدة من أهم الطرق والآليات التي تقيس نجاح نظام تخطيط الموارد هي جودة النظام، وجودة المعلومات، ورضا المستخدم (Delone & McLean, ٢٠٠٣) التطبيق الفردي والتنظيمي للنظام، هذه هي المؤشرات الحقيقية التي تقيس نجاح تخطيط موارد الشركات.

يمكن قياس نجاح مشاريع تخطيط الموارد في الشركة باستخدام مقياس واحد فقط أو باتباع آلية واحدة. وينعكس المزيد من معايير النجاح، كلما تنعكس قدرة الشركة ونجاحها في تخطيط الموارد، مما يؤثر بدوره على وضع الشركة في السوق. تحقيق أهدافها وتحقيق الميزة التنافسية المرغوبة (Nejib, 2013). من أجل تحقيق النجاح الشامل لتنفيذ نظام تخطيط الموارد الذي تبحث عنه الشركات، يجب أن يمر مشروع تنفيذ النظام من خلال ثلاثة معايير ومراحل النجاح:

التنفيذ الناجح للنظام: تمثل مرحلة تنفيذ مشروع تخطيط الموارد المرحلة الأولى والأكثر أهمية في التنفيذ الناجح لنظام تخطيط موارد المؤسسات، ومعايير نجاح تنفيذ المشروع، إتمام المشروع في الوقت المحدد ووفقاً لميزانية المشروع مع ضمان التنفيذ الكامل للإطار المتفق عليه بأفضل معايير الجودة في مرحلة التنفيذ. في هذه الحالة، يعتبر المشروع ناجحاً من وجهة نظر إدارة المشروع (Poonam, 2014).

لا يتم تقييم التنفيذ الناجح لمشروع تخطيط الموارد من قبل المستخدمين بشكل عام ولكن يتم تقييمه من قبل إدارة الشركة وأعضاء فريق المشروع. غالباً ما يتم تحديد نجاح التنفيذ بتحقيق أهداف محددة سلفاً تتضمن عادة معايير محددة مثل الوقت والتكلفة والأداء والجودة. إن مدى الانحراف عن أهداف المشروع المتوقعة مثل تجاوز التكاليف وأكثر من جدول زمني هو مقياس لنجاح تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات (Kim & Hong, ٢٠٠٢).

نجاح تشغيل النظام: عند النظر في الفوائد التي تعود على الشركة نتيجة لتنفيذ نظام تخطيط الموارد، يمكن تقسيمها إلى قسمين. الأول هو الفوائد المباشرة للمنظمة نتيجة لتطبيق النظام وهو النجاح المنشود نتيجة للتشغيل الفعلي للنظام وتنفيذه، حيث عدت دراسة (الفاعوري، ٢٠١٢) العديد من هذه الفوائد من خلال طرح فاعلية نظام تخطيط الموارد منها عدم وجود الأخطاء، تلبية حاجات العاملين، سهولة الاستخدام، وان يكون تصميم التقارير ذات رضى للمستخدمين والعملاء، كما اضافت دراسة (الخضري والكساسبة، ٢٠١٥) القدرة على بناء حقوق المستخدم لتناسب مع متطلبات العمل وتوفير المعلومات في الوقت المناسب دون تأخير، وهنا نظام تخطيط الموارد ناجح من وجهة نظر مستخدمى النظام.

نجاح اعمال الشركة: الجزء الثاني من فوائد تنفيذ نظام تخطيط الموارد هو تلك المتعلقة بنجاح الأعمال، وهو الهدف النهائي لاعتماد وتنفيذ نظام تخطيط الموارد من وجهة نظر الشركة، وهي: تخفيض تكاليف التشغيل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات. عملية التخطيط واتخاذ القرار بشكل عام، وتحسين الأداء العام للمنظمة، وخلق ميزة تنافسية وبناء علاقات أفضل ومتميزة مع العملاء نتيجة لتطبيق تخطيط الموارد المحسن والموردين، وتشمل المزايا أيضاً التخطيط الاستراتيجي وإدارة سلسلة التوريد والمخزون على نحو فعال، وكذلك تحسين تكاليف

الإنتاج وإدارة النقد، وزيادة القدرة على إدارة الوقت، وتحسين مستوى وكفاءة العمل (اوسي، ٢٠١٣).

إن نجاح نظام تخطيط الموارد في الشركة هو الورقة الناجحة والأرضية القوية التي تقوم عليها الشركة في تطوير أدائها، وتعظيم أرباحها وتحقيق أفضل الممارسات (الخصري والكساسة، ٢٠١٥).

يعد نجاح نظام تخطيط الموارد هو المفتاح لمساعدة الشركات على تطوير استراتيجياتها الداخلية والخارجية وإدارتها، وتعزيز مكانتها ومكانتها في السوق، وتطوير علامتها التجارية مقارنة مع الشركات الأخرى في بيئة السوق، ونجاح نظام تخطيط الموارد في الشركة. ضمان استمرارية الأعمال لضمان تحقيق أهدافها ودعمها وتحقيق أقصى قدر من نشاطها التنافسي. لذلك، يتعين على الشركات تطوير استراتيجيات فعالة لتنفيذ نظام تخطيط الموارد كقيمة مضافة يقدمها النظام للشركة (Ainin & Dezdar, 2011)

المبحث الثاني حوكمة الشركات

١-٢-٢ تمهيد

٢-٢-٢ مفهوم حوكمة الشركات

٣-٢-٢ التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع تطورها

٤-٢-٢ ركائز حوكمة الشركات

٥-٢-٢ خصائص حوكمة الشركات

٦-٢-٢ اهداف حوكمة الشركات

٧-٢-٢ الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

٨-٢-٢ نظام حوكمة الشركات

٩-٢-٢ محددات حوكمة الشركات

١٠-٢-٢ اهمية حوكمة الشركات

حوكمة الشركات

٢-٢-١ التمهيد

اصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول اعمال الشركات وخاصةً بعد التغيرات التي حصلت للعالم في السنوات الأخيرة والمرتبطة بالأزمات المالية والاقتصادية وما لحقها من انهيارات لعدة شركات , وذلك بسبب للتلاعب والغش المالي والفساد الاداري في الشركات , الامر الذي أدى الى ايجاد افضل الحلول والإجراءات في الادارة والتنظيم والمراقبة والاشراف على الشركات والالتزام بالأوامر الداخلية والخارجية الشركة للشركات او ما يطلق عليه حوكمة الشركات (مخولف, ٢٠٠٩).

سنتناول في هذه المبحث حوكمة الشركات ومدى تحققها من خلال استخدام نظام تخطيط الموارد , حيث انه يظهر لجميع الموظفين العاملين والقانونيين اهمية الحوكمة في الشركات ولاسيما الشركات الصناعية منها , والتي تعطي المستثمرين واصحاب المصالح الى حماية حقوقهم الى اكبر قدر ممكن (الجنبازي, ٢٠١٧).

كما هو بين ان معظم الشركات الصناعية لا تستخدم نظام تخطيط الموارد , ونظراً لفوائد تطبيق حوكمة الشركات في هذه الشركات وكذلك اهمية استخدام نظام تخطيط الموارد لهذه الشركات التي تتسم بالضخامة , كان لابد من اكتشاف نقطة تلاقي يمكن من خلالها دعم وتعزيز تطبيق حوكمة الشركات من خلال استخدام نظام تخطيط الموارد .

٢-٢-٢ مفهوم حوكمة الشركات

عرفت مؤسسة التمويل الدولي, وهي مؤسسة تنموية عالمية تركز بصوره حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية وهي عضو في مجموعة البنك الدولي , الحوكمة بأنها : التحكم بالعمليات والرقابة التي تقوم بها إدارة الشركات (أوبادي وقريش, ٢٠١٠).

كما عرفها (موسى, ٢٠١٥) بأنها : مجموعة من العمليات التي تربط الادارة وحاملي الاسهم ووضع قواعد محددة للرقابة على اداء إدارة الشركة بما يحقق أهدافها, وبالتالي يبني مفهوم

الحكومة على تعارض مصلحتين الاولى :مصالح المساهمين , والثانية : مصالح الإدارة

أما (Charreaux,2004) أستاذ العلوم الادارية في جامعة بورغندي الفرنسية , فقد عرف الحكومة على انها : قدرة النظام المطبق في السيطرة على قرارات الدائنين بما يساعد على تقليل السلطات الممنوحة لهم عند اتخاذ قرارات تتعلق بإدارة الأرباح.

كما عرفها (الحيزان , ٢٠٠٥) , بأنها نظام متكامل وشامل يتضمن مقاييس أداء وعمل الإدارة الجيد ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخلية أم خارجية من التأثير سلباً على أنشطتها وبالتالي ضمان امثل استخدام للموارد المتاحة بما يقدم مصالح جميع الأطراف بطريقة تحقق الأثر الايجابي (عادلة) للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل

وعرفها (السعدي ,بسيوني, ٢٠٠٥) بإنهاء التعامل مع المشاكل التي تنشأ عن الفصل بين الملكية والسيطرة وبمعنى اشمل و أوسع هي تقوم بعملية ضبط وتوزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة أو المتأثرة بعم الشركة وأصحاب المصالح وحملة الأسهم بما يؤكد حماية حقوقهم فعلياً وعملياً على ارض الواقع،

مما سبق يعرف الباحث حكومة الشركات بأنها مفهوم تتضمن مجموعة من المعايير والنظم والإجراءات التي يمكن إتباعه بهدف اتقان و تنظيم العلاقات بين إدارة الشركات وبين كافة الجهات الداخلية و الخارجية التي تكون ذات الصلة التي تتعامل معها على النحو الذي يحمي ويحافظ على الحقوق ويؤدي الواجبات .

٢-٢-٣ التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع تطورها

بدأ ظهور مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تعتليه من اختلاف في المصالح بين ادارة الشركات والمساهمين واصحاب المصالح بصفه عامة , وهذا ما ادى الى زيادة الاهتمام بإيجاد ما ينظم العلاقة بين الاطراف وذلك من خلال قوانين وقواعد وأجراءات .

يعود الاصل النظري والتاريخي لحوكمة الشركات للأمريكيين Means&Berle سنة ١٩٣٢ اللذان تطرقا لشرح مفهوم الحوكمة في كتابهم: "الشركة الحديثة والملكية الخاصة " الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الصحيح والفعال للموارد , فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الادارة (فرحان, المشهداني , ٢٠١١)

ادى ظهور نظرية الوكالة وما تعلق بها من إلقاء الضوء على الخلافات التي نشأت نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة الشركات والمساهمين.(سليمان , ٢٠٠٨)

كذلك تحدث كل من Jensen&Meckling سنة ١٩٧٦ و Foma سنة ١٩٨٠ بمفهوم الحوكمة , وبإظهار فوائدها و أهميتها في الحد أو التخفيض من المشاكل التي قد تنشأ في الفصل بين الملكية والتسيير والإدارة . (عبد الصمد , ٢٠٠٨-٢٠٠٩)

أما في سنة ١٩٨٧ قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات بإعداد القوائم المالية وذلك بإصدار تقريرها السنوي المسمى Commission Treadway والذي يتضمن عدد من التوصيات و الاجراءات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع حدوث الغش وتحريف والتلاعب في اعداد القوائم المالية . (سليمان , ٢٠٠٦)

ولقد كان الاهتمام بإصدار بمفهوم حوكمة الشركات حينما اعلنت لجنة Cadbury في ١٢-١٩٩٢ تقريرها والمشكلة من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات والذي طلبه فيه اللجنة بإتباع الشركات الاجراءات و المعايير ومبادئ الشركات على الاعمال وذلك بعد الادعاءات المتراكمة حول انخفاض الثقة والتقارير من قبل المساهمين في بورصة لندن .(حبوش , ٢٠٠٧)

وقد حصلت حوكمة الشركات على بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاسها والفضائح المالية عن كبرى الشركات الأمريكية في نهاية عام ٢٠٠١ ، وعلى المستوى العالمي يعتبر التقرير الذي أصدرته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي هو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم . (حساني وآخرون , ٢٠١٢)

أما بالنسبة لسنة ٢٠٠٢ تم إصدار Sarbanes Oxley Act الذي اخذ بعين الاعتبار دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات, وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات. (سليمان , ٢٠٠٦)

٢-٢-٤ ركائز حوكمة الشركات

أوضحت الدراسات أن حوكمة المؤسسات تبنى على ثلاثة ركائز، هي : الرقابة، الإفصاح، إدارة المخاطر، وذلك لمراقبة الممارسات و العمليات المالية وضبط اي انحرافات مالية في الشركات، كما يعزز ويدعم استخدام نظام تخطيط الموارد هذه الركائز لأنه يزود الإدارة بالمعلومات عن جميع أنشطتها، خاصة تلك التي تتعلق بالنواحي المالية، (شهادة البرغوثي، ٢٠٠٩) يمكن شرح هذه الركائز كما يلي:

أولاً: الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية المستخدم في الشركات حجر الأساس وعمود التوازن لحوكمة أي شركة ، فهو يتعلق باتباع ضبط إجراءات رقابة على العمليات التي تقوم بها وظائف الشركات، التي يتم تصميمها من قبل مختصين داخل الشركة أو من خارجها لمتابعة إجراءات تنفيذ معاملات الشركة الداخلية، أي العمليات التي تحصل بين الأقسام بعضها البعض أو المعاملات الخارجية، أي المعاملات بين الشركات والموردين أو الدائنين، والعملاء أو المدينين، للتحقق من أن تلك العمليات تتسجم مع أهداف الشركة وعلى ان تتم على الوجه الأمثل (سليم, حكمت، ٢٠٠٣) .

لذلك يجب على إدارات الشركات عند اتباع نظام تخطيط الموارد أن يتضمن البرنامج المستخدم تطبيقاً حقيقياً لقواعد الحوكمة، لأنها تزيد من قدرة الشركة على تحسين مزاياها التنافسية.

كما بينت دراسة (الفاعوري، ٢٠١٢) إلى أنه عندما يتم تطبيق نظام تخطيط الموارد لقواعد الحوكمة بالصورة السليمة، فإنه يقوم بدوره في الرقابة وضبط العمليات وإعداد التقارير المالية بدرجة كبيرة من الإفصاح الأمر الذي يؤدي إلى تقديم هذه التقارير المالية للإدارة للحد من المخاطر والغش التي تتعرض لها الشركة . كما أن هنالك عامل يرتبط بالحوكمة، وهو علاقة التوافق بين نظام تخطيط الموارد وبين الممارسات الوظيفية لشركة، وتعتبر الرقابة الداخلية من أهم الممارسات الوظيفية داخل الشركة، وهي من أسس الحوكمة، فعندما يلي نظام تخطيط الموارد هذه الوظيفة فإنه بالتالي يحقق الترابط والتنسيق الكامل بين الممارسات الوظيفية الأخرى. و تعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الركائز المتعلقة بحوكمة الشركات وتحقق الرقابة الداخلية عدة اهداف منها (السبوع، ٢٠١١) .

• الأهداف المحاسبية:

يهدف تطبيق نظام الرقابة الداخلية الى تحقيق المصدقية و الشفافية بدرجة عالية في إعداد وعرض القوائم المالية، والتي تكون على درجة كبيرة من الإفصاح وتتطابق مع المعايير المحاسبية لإعداد القوائم المالية، وكذلك على مستوى المعلومات والبيانات والتي تأخذ شكل التقارير الدورية سواء كانت ربع سنوية، شهرية، أو اسبوعية، فيجب أن تكون هذه البيانات على قدر عالي من الدقة، وذات توقيت ملائم، وهو ما يضمن هذا جود نظام الرقابة الداخلية فعال وكفاء .

• الأهداف التشغيلية :

يهدف ايضاً تطبيق نظام الرقابة الداخلية إلى ضبط عمل العمليات التي تقوم بها وظائف الشركات، بهدف الحفاظ على الأصول الشركة وممتلكاتها، وذلك على المستوى الاستراتيجي، أما على المستوى التكتيكي أو بمعنى آخر النشاط الجاري للشركة، فإن تطبيق نظام رقابة داخلية فعال يزيد من قدرة الشركات على الحفاظ على ادوات ومعدات الإنتاج والمواد الأولية التي تستخدم في عمليات الإنتاج .

أقسام الرقابة الداخلية :

تنقسم الرقابة الداخلية إلى أقسام عدة، كان من أهمها ما يلي :

١. الرقابة المحاسبية :

يحقق نظام الرقابة الداخلية على ضبط العمليات المحاسبية في الشركات وذلك لضمان حصول الإدارة العليا على معلومات وبيانات تمتاز بالدقة والشفافية، وأن العمليات التجارية تم مراجعتها وتقيدها في السجلات وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الموضوعية وبدون تحريفات أو غش أو أخطاء (خلاصي، ٢٠١٣).

٢. الرقابة الإدارية :

يحقق نظام الرقابة الداخلية على ضبط العمليات الإدارية في الشركات وذلك بضمان جودة القرارات الإدارية التي تصدرها الإدارة العليا، وكذلك مدى استجابة الموظفين لتلك القرارات وتوفير معلومات مالية وإدارية دقيقة وتتسم بالمصداقية، حتى تستطيع الإدارة العليا القيام بما يلزم نحو اتخاذ القرارات وإجراءات جديدة أو تطوير قائمة تبعاً للتقارير الإدارية والموازنات التقديرية المقدمة (الحسان، ٢٠٠٦).

إجراءات الضبط الداخلي :

يحقق نظام الداخلية حماية جميع الممتلكات والأصول سواء كانت أصول ثابتة أو أصول متداولة من السرقة والضياع أو التلف، عن طريق ضبط و متابعة حركة تلك الأصول داخل وظائف الشركات (الحسان، ٢٠٠٩).

ثانياً: الإفصاح

يقوم نظام تخطيط الموارد الشركات بحد ذاته في تعزيز وتفعيل حوكمة الشركات، من خلال القيام بأحدى ركائز الحوكمة وهي الإفصاح، فإن توفير نظام تخطيط الموارد للمعلومات المالية في صورة تقارير هو الهدف الأساسي من اقتناء الشركة لهذا النظام، ويجب ان تحتوي هذه التقارير على البيانات و معلومات التي تقوم على تلبي احتياجات كافة مستخدمي التقارير المالية، وعلى المستوى التطبيقي لنظام تخطيط الموارد فإن تطبيق نظام لغة تقارير الأعمال الموسعة (Extensible Business Reporting Language XBRL) ويعد "نظام لغة

تقارير الاعمال الموسعة "من أفضل النظم التي توفر البيانات و معلومات على صورة تقارير تؤدي احتياجات الشركة، وفي نفس الوقت فإنها تعتبر من نظم تخطيط موارد الشركات المتطورة، خاصة إنها مصممة لتقديم البيانات و المعلومات المالية بشكل دقيق و موحد (غادر، ٢٠١٢).

يتم تداول هذه اللغة XBRL عبر الإنترنت، وتعتمد على علامات ترميز تميزها، لذلك فإنها تتناسب مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وفي نفس الوقت تسمح بتداول المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة على شبكة الإنترنت حول العالم، مما يتيح للشركة الدخول الاسواق الخارجية العالمية بعيدة عن السوق المحلي، وتساعد أيضاً على جلب المزيد من الاستثمارات للشركة، خاصة وأن نظام XBRL يضمن إحكام الرقابة الداخلية على المعاملات (النصار، ٢٠١٣).

ثالثاً: إدارة المخاطر

تعتبر ادارة المخاطر الركيزة الثالثة من الركائز حوكمة الشركات وهي عاملاً أساسياً للمستثمرين في سبيل اتخاذ قرار وإجراءات بزيادة أو تخفيض حجم استثماراتهم في الشركة، فإن وجود البيانات و المعلومات في التوقيت الملائم والمناسب على صورة تقارير تتصف بالمصداقية تقدم للمستخدمين بشكل دوري، فإن ذلك يزيد قدرة الشركة التنافسية، وهذا ما يوفره نظام تخطيط الموارد لركيزة إدارة المخاطر، عن طريق دعم الادارة وإمدادها بالبيانات والمعلومات والتحليلات والتقديرات المالية اللازمة، الأمر الذي يتيح للإدارة اتخاذ إجراءات والقرارات تكون من شأنها الحد والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها الشركة عن طريق زيادة وتقليل الاستثمارات، ولا تكون تلك التقديرات والتحليلات بالفعالية والكفاءة المطلوبة إلا عندما تطبق الشركة نظام تخطيط الموارد الذي يتناسب مع نشاطها واحتياجاتها. (الفاعوري، ٢٠١٢)

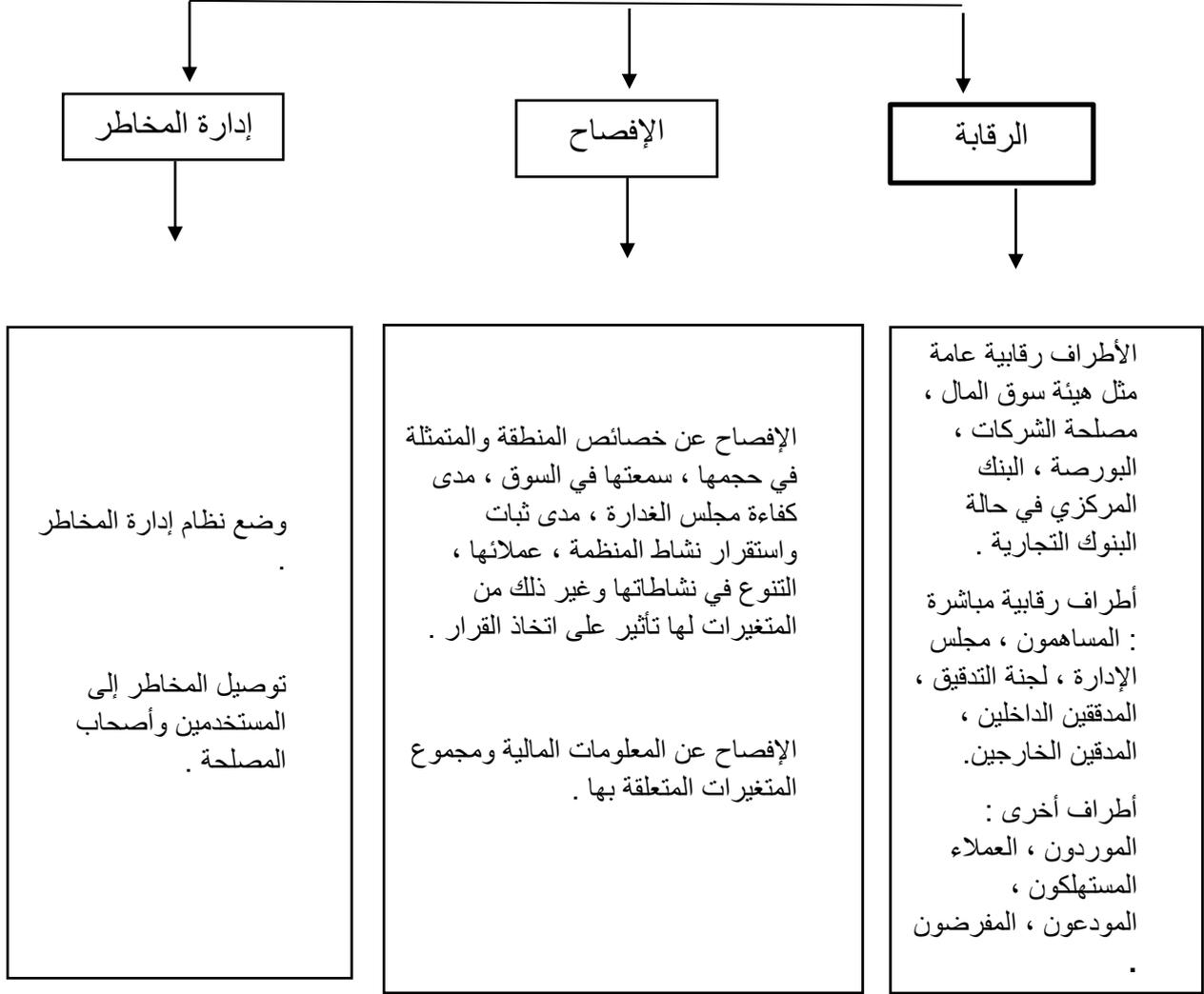
مما سبق يعتقد الباحث أن نظام تخطيط الموارد يفى بقواعد حوكمة الشركات بشكل فعال، لأن هذا النظام يختلف عن الأنظمة التقليدية كمجموعة من البرامج المتكاملة بعضها البعض، كما يعتمد على النظام في طريقة عمله على وجود قاعدة بيانات موحدة والمعلومات، ولكل منهما تأثير واضح على دعم تخطيط الموارد لأركان حوكمة الشركات نتيجة لاستخدام الشركة لهذا النظام، كونها تولد شعوراً من الطمأنينة والثقة بين المساهمين والكيانات الخارجية الأخرى،

خاصة عند استخدام التقارير المالية الناتجة من مخرجاته ، وخاصة في العصر الحديث، والذي يعد عصر المعلومات وتبادل البيانات، والاتجاه نحو تبني الشركات للتكنولوجيا الحديثة ومواكبة الطفرة في المعلومات والاتصالات، وبالتالي فإن نظام تخطيط الموارد لا شك فيه دخول الشركة في الأسواق العالمية، فقط إذا تم تصميمه تماشياً مع أعمدة الحوكمة المعترف بها دولياً في الإصدارات الدولية، فإنه يمنح الشركة ميزة تنافسية للتنافس بين الأسواق العالمية، بناءً على تطبيق حوكمة الشركات الشفافة وذات المصادقية . دقة التقارير وجودة وموثوقية المعلومات استخدام الشركة لنظام تخطيط موارد الشركات.

كما يعتقد الباحث أن نظام تخطيط الموارد في الشركات يقوم على مراقبة الأداء المالي والتحكم في تشغيل العمليات. لأنها الدعامة الأولى للحكم. إنها السيطرة، وكذلك عندما يتم إنتاج المعلومات كنتاج للنظام في شكل تقارير مالية مقدمة إلى مستخدمي البيانات المالية، في هذه الحالة، أدى نظام تخطيط الموارد إلى الركن الثاني للحوكمة وهو الإفصاح، والركيزة الثالثة هي إدارة المخاطر، يلعب نظام تخطيط الموارد دوراً رئيسياً في إدارة المخاطر، بسبب تأثير النتيجة على مقدار المعلومات نظام لتزويدهم إدارة المساعدة لاتخاذ القرارات الإدارية والمالية تصحيح الوقت المناسب.

الشكل رقم (٢) : ركائز نظام حوكمة الشركات .

ركائز حوكمة الشركات



المصدر : اعداد الباحث بالاستعانة بأطروحة (فدوي, ٢٠١٤)

٢-٥- خصائص حوكمة الشركات

تتمثل خصائص الحوكمة في :

- الانضباط
- الشفافية
- الاستقلالية
- المسائلة
- المسؤولية
- العدالة
- المسؤولية الاجتماعية

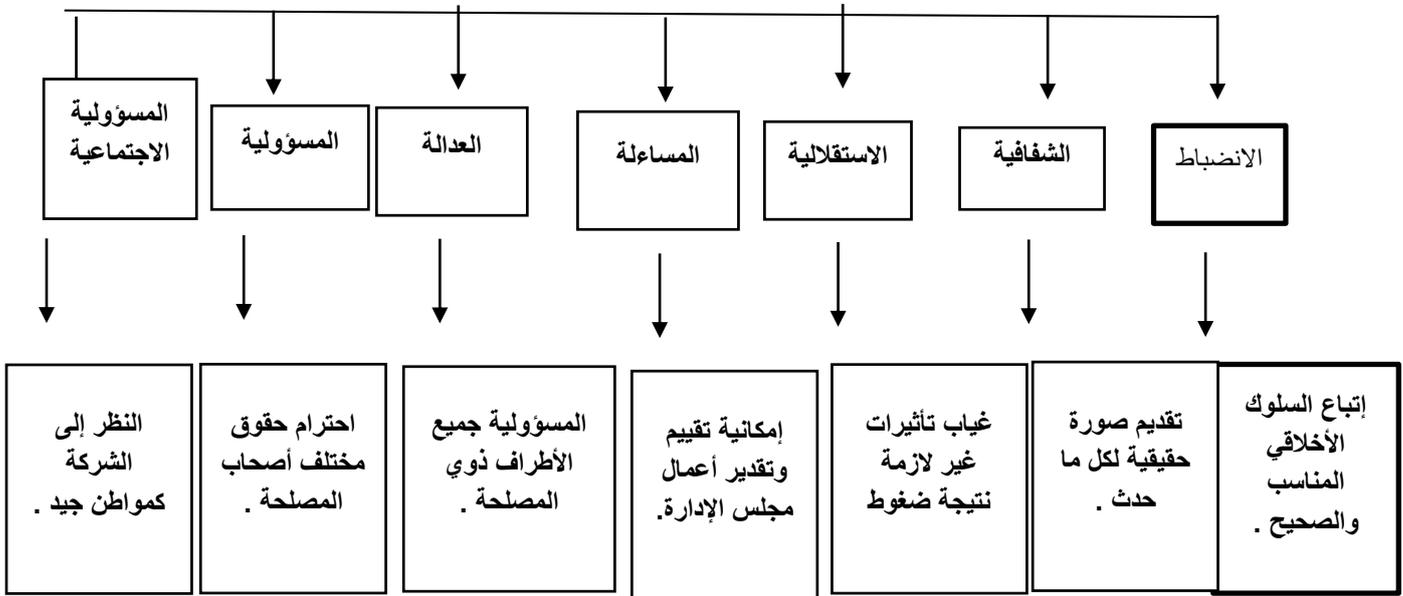
وفيما يلي شرح هذه الخصائص (خليل, لعشماوي ٢٠٠٨)

- **الانضباط** : يأتي الانضباط من خلال توريد بيانات صحيحة ودقيقه للمستثمرين , ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم , والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة الى استخدام الديون في مشروعات جيدة وهادفة وإظهار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي تتحقق بتقديم صورته واضحة وحقيقية .
- **الشفافية** : ويتم ذلك عن طريق الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة , ونشر التقارير المالية السنوية في المواعيد المناسبة والوقت الملائم , والإفصاح العادل عن النتائج السنوية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة , توفير امكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث البيانات عن طريق شبكة الانترنت .
- **الاستقلالية** : ويتحقق ذلك عن طريق العدالة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة ووجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة .
- **المسائلة** : هي للإدارة التنفيذية, ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بدقه وعناية ومسؤولية والابتعاد عن المصالح الشخصية, التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يقومون بتجاوز حدود مسؤوليتهم, والقيام بالتحقق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا

- ووضع اليات تسمح بمعاينة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حال تجاوز صلاحياتهم حدود مسؤوليتهم وسلطتهم .
- **المسؤولية :** وتكون المسؤولية أمام الجميع من ذوي المصلحة في الشركة, ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام المجلس الاعلى الاشراف بدور تنفيذي, وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين من غير الموظفين, بالإضافة لمراجعة وتدقيق التقارير المراجعة الداخليين .
- **العدالة :** المعاملة العادلة لمساهمين ذات النسبة الأقلية من قبل المساهمين أصحاب النسبة الأغلبية, حق كافة حملة الاسهم في الحصول على دعوة الى الاحتجاجات العامة, المكافأة العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الدعوة الاعتراض عند الاساءة لحقوقهم كمشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات بالنظر لشركة كمواطن صالح .
- **المسؤولية الاجتماعية:** ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة مفهومة و واضحة تؤكد على التقيد بالسلوك الاخلاقي ووجود سياسة توظيف مفهومة و متساوية بالإضافة الى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية, انظر الى الشكل التالي:

الشكل رقم (٣): خصائص نظام حوكمة الشركات .

خصائص نظام حوكمة الشركات



المصدر : اعداد الباحث بالاستعانة بأطروحة (فدوي, ٢٠١٤)

٦-٢-٢ أهداف حوكمة الشركات

يمكن حصر أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية , (بن درويش ، ٢٠٠٧):

- ١ . الفصل بين الملكية والإدارة ومراقبة الأداء
- ٢ . تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- ٣ . إيجاد الهيكل الذي من خلاله تحقق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف وأهداف المتابعة.
- ٤ . مراجعة وتعديل القوانين التي تحكم أداء الشركات بحيث تكون مسؤولية الإشراف على الأطراف ، أي مجلس إدارة الشركة والمساهمين الممثلين في الجمعية العامة للشركة.
- ٥ . لا تخط بين واجبات ومسؤوليات المديرين التنفيذيين مع مهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- ٦ . تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع مستوى الثقة.
- ٧ . تمكين الشركات من الحصول على تمويل من عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
- ٨ . إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين ودور المراقبين في أداء الشركات.
- ٩ . تجنب المشاكل المحاسبية والمالية التي تساعد على توطيد وتثبيت نشاط الشركات التي تتعامل مع الاقتصاد، ومنع انهيار الأجهزة المصرفية أو الأسواق المالية المحلية والدولية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- ١٠ . تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة العادلة لجميع الأطراف ذات المصالح المشتركة.
- ١١ . حماية حقوق المساهمين بشكل عام، سواء كانوا أقلية أو أغلبية، وتعظيم عائداتهم.
- ١٢ . منع استغلال الصلاحيات المتاحة من المكاسب والتجارة غير المشروعة لصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة.
- ١٣ . تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات.

٢-٢-٧ الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

يتأثر مفهوم حوكمة الشركات بالعلاقات بين أصحاب المصلحة في نظام الحوكمة والأصحاب المهيمنين للأسهم الذين قد يكونون أفرادًا أو عائلات أو كتلاً متحالفة أو أي شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة قد تؤثر على سلوك الشركة، في بعض الأسواق، يتم تلبية مطالب المستثمرين المؤسسين بصفتهم أصحاب حقوق الملكية من خلال دورهم في حوكمة الشركات. غالباً ما لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوق حوكمة الشركات الخاصة بهم، ولكنهم قد يكونون أكثر اهتماماً بالحصول على معاملة عادلة من حملة الأسهم الذين يملكون ملكية مسيطرة بشكل كبير، حيث يلعب الدائنون أيضاً دوراً مهماً في قياس درجة التزام الشركات بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات. وقد دعت عدة هيئات إشرافية متخصصة للقطاع المصرفي والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية بازل إلى ضرورة ضمان التزام الشركات التي تتعامل معها بمبادئ الحصول على التمويل من البنوك. في مثل هذه الحالات، تتأكد المصارف من أموالها وقدرة الشركات على الدفع. الشركات في وضع يمكنها من الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة مناسبة

. يلعب الموظفون أيضاً دوراً مهماً في المساهمة في نجاح وأداء الشركة على المدى الطويل. تعمل الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي والتشريعي العام لحوكمة الشركات. وتختلف أدوارهم وتفاعلاتهم بشكل كبير تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة. ويلعب الموظفون دوراً مهماً في المساهمة في نجاح وأداء الشركة على المدى الطويل. تعمل الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي والتشريعي لحوكمة الشركات. تختلف أدوارهم وتفاعلاتهم بشكل كبير تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة (سليمان، ٢٠٠٨).

٢-٢-٨ نظام حوكمة الشركات

يتصف نظام الحوكمة بشكل خاص بالخصوصيات يتصف بها ويفرض نفسه بها، النظام هو مجموعة من الأشياء المادية والمعنوية التي تقوم من خلال العلاقات الناشئة بينهم إلى تحقيق أهداف معينة سواء كان هذه الأهداف مادية أو معنوية، ومن خلال دراسة جوانب الحوكمة يمكن تحديد نمط واسلوب نظام الحوكمة، والأطراف المعنية بتطبيق هذا النظام (الخضري، ٢٠٠٥).

يعد نظام الحوكمة من النظم التي تكون بذات صلة مرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وتفعيل أحكام وآليات السوق وفي الوقت نفسه فهي نظام يعمل على استقطاب الاستثمارات لأي دولة من الدول، ولأي شركة من الشركات فهي تعمل على نشر ثقافة الالتزام كما انها ترتبط

بتطبيق عمليات تحقيق القيمة المضافة، وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة منها (الخضري, ٢٠٠٥) :

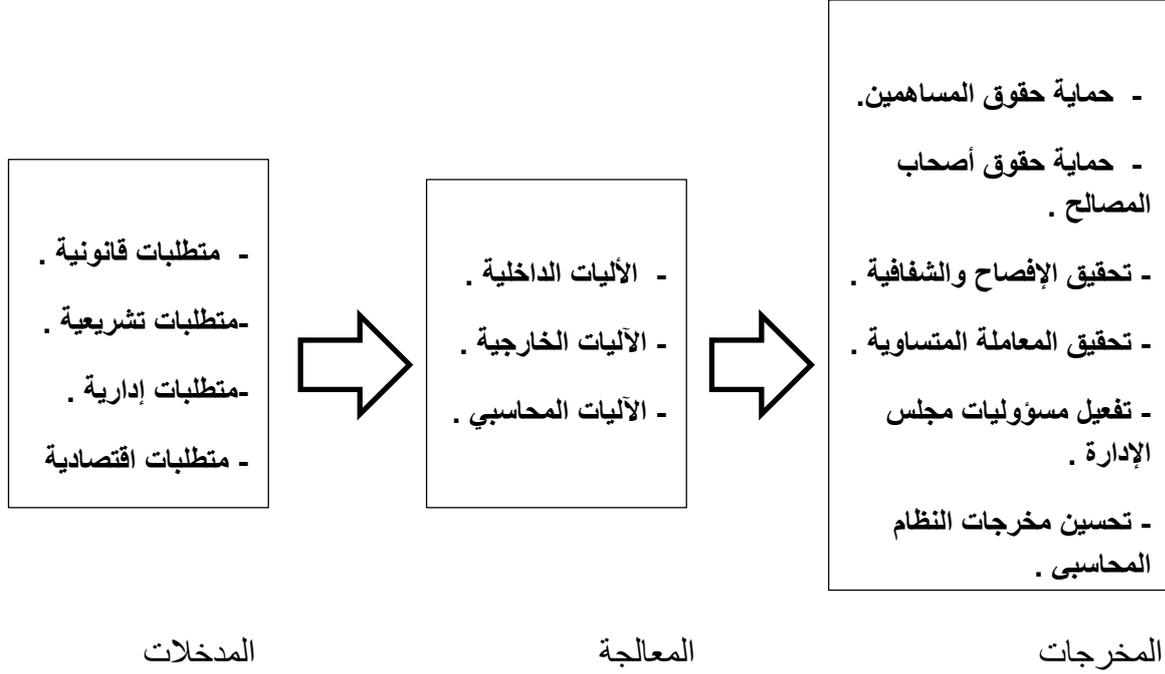
- اقتصاديات التشغيل الامثل
- الارتقاء الإنتاجي
- اقتصاديات العائد والمردود الاستثماري وتتكون من ثلاثة عناصر:
 - ١ المدخلات.
 - ٢ تشغيل الحوكمة
 - ٣ المخرجات

والحوكمة أداة تسمح بتحسين الجوانب التالية :

- حماية حقوق أصحاب المصالح .
- تحقيق الإفصاح والشفافية .
- تأكيد المعاملة المتساوية والعادلة فيما بينهم .
- تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة .
- تحسين مخرجات النظام المحاسبي المالي .

ومما سبق نستنتج أن نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات قانونية، وتشريعية اقتصادية وإدارية وهي عبارة عن مدخلات ويتم معالجتها و تطبيقها عن طريق نظام التشغيل والمتمثل في لجنة المراجعة الداخلية والخارجية ومجلس الإدارة والشركات المهنية والجمعيات الرقابية، وهذا من أجل الوصول الى مخرجات تعمل على إدارة الشركة بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة المتساوية بين جميع الأطراف المعنية، ويمكن أن نتصور نظام لحوكمة الشركات وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (٤): نظام حوكمة الشركات .



المصدر : اعداد الباحث بالاستعانة بأطروحة (فدوي, ٢٠١٤)

٩-٢-٢ محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه بناءً على مدى توفر مستوى جودة لمحددات الحوكمة الخارجية والداخلية، ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات كما يلي (المهاني, ٢٠٠٧):

أولاً : المحددات الخارجية :

وترجع أهمية المحددات إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة ,

- البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ الهام للاستثمار.
- الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.
- مصادر التمويل.
- طبيعة السوق

ثانياً: المحددات الداخلية

تشير إلى القواعد والاسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديين التنفيذيين والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى التقليل من تعارض المصالح بين هذه الاطراف.

- مجلس الادارة
- الهيكل التنظيمي.
- النظام المحاسبي
- قيم الشركة

مما سبق، تتأثر المحددات الداخلية والخارجية بعدد من العوامل الأخرى ذات الصلة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، والوعي الفكري لأفراد المجتمع، وكذلك بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة. القدرة التنافسية، ومساعدة الشركات على الحصول على التمويل، وزيادة الأرباح وخلق فرص العمل.

٢-٢-١٠ أهمية حوكمة الشركات

من خلال ما سبق نلاحظ أن للحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد والشركات:

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين وضبط عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها والحد من التلاعب، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم (ميخائيل, ٢٠٠٥) .

ويتضح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسبة للمساهمين وذلك كما يلي (علي, شحاتة, ٢٠٠٧)

أولاً : أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات

تتجلى أهمية حوكمة الشركات فيما يأتي :

- العمل على رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.

- تعمل على وضع الهيكل التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي ترعى مصلحة المساهمين .
- تؤدي إلى التوسع والانفتاح على أسواق العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين خاصة الأجانب لتمويل المشاريع التوسيعية .
- تحصل الشركات التي تقوم بتطبيق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم .

ثانياً : أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين :

وتتجلى أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين فيما يلي (سليمان, ٢٠٠٨):

- تساهم في ضمان الحقوق لكافة المساهمين، مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركات في المستقبل .
 - الإفصاح الكامل عن الأداء والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة في الشركة من قبل الإدارة العليا.
 - يساعد المساهمين على تحديد كمية المخاطر المترتبة عليهم عند الاستثمار في هذه الشركات .
- ومنه تجد أن حوكمة الشركات تعتمد بنسبة كبيرة على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، كما تلعب الحوكمة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، وذلك من خلال تطبيق عدد من معايير الأداء، مما يؤدي إلى كسب المتعاملين في هذه السوق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي.

المبحث الثالث
الدراسات السابقة

١-٣-٢ الدراسات باللغة العربية

٢-٣-٢ الدراسات باللغة الاجنبية

٣-٣-٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١. دراسة الحديدي واخرون (٢٠١٦) بعنوان " أثر تطبيق أنظمة تخطيط موارد المنشآت الاعمال على الاداء المؤسسي "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام تخطيط موارد منشآت الأعمال في الأداء المؤسسي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الأردنية، ودراسة الأثر المعدل للتدريب ومدة التطبيق في العلاقة بين تطبيق نظام تخطيط موارد منشآت الأعمال والأداء المؤسسي. وتم جمع البيانات من خلال استبانة صممت لتكون أداة للدراسة، وقد وزعت على عينة قوامها ٦٦ من المديرين في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المطبقة لنظام تخطيط الموارد. كما استخدم التحليل المساري باستخدام برمجية Amos 16 لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود أثر لتكامل النظام وجودة المعلومات في الأداء المؤسسي. في حين لم تظهر النتائج وجود أثر لكل من جودة النظام ودقة المعلومات وتوفرها في الوقت المناسب في الأداء المؤسسي بشكل مباشر. كما بينت النتائج ان مدة تطبيق نظام تخطيط الموارد وتدريب العاملين يعدلان أثر تطبيق نظام تخطيط الموارد في الأداء المؤسسي.

وبناءً على هذه النتائج قام الباحثون بصياغة عدد من التوصيات التي يأملون أن تسهم في تحسين الأداء المؤسسي في المؤسسات الأردنية الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق نظام تخطيط الموارد للاستفادة من مزاياه.

٢. دراسة أسمهان (٢٠٠٥) بعنوان " نظم المعلومات وفعاليتها في اتخاذ القرار دراسة حالة في مؤسسة ناقوس "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في مؤسسة ناقوس للمصبرات. وقد تم الاعتماد على نظام تخطيط الموارد ERP كنظام معلوماتي طبق فيها لمعرفة تأثيره على مختلف مراحل اتخاذ القرار بالمقارنة مع النظم السابقة.

تم تحليل البيانات باستخدام معامل الارتباط لبيرسون واختبار كاي مربع وبعد التحليل , توصلت الدراسة الى عدة نتائج وكانت اهمها : يوجد ارتباط بين نظم المعلومات واتخاذ القرارات في

الشركات , توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور النظم ومساهمتها في توفير معلومات سريعة، دقيقة وملائمة . وتقدمت الدراسة بعدة توصيات من أهمها : ضرورة اعتماد الشركات في ادارتها على تكنولوجيا ونظم حديثة مع التوجه الى دمج او تهجين النظم كمدخل حديث لتغطية نقائص نظام بنظام اخر .

٣. دراسة حمودي وبن فليس (٢٠١٥) بعنوان "دور جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات"

هدفت هذه الدراسة حول دور جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال دراسة حالة عينة لموظفين في شركة بناء الهياكل المعدنية المصنعة، وتمت الدراسة عن طريق تحليل استبيان تم طرحه على المجتمع المختار، وقد تم إعداد الاستبيان ليضم (٢٣) فقرة مصنفة ضمن محورين أساسيين وهما: جودة المعلومات المحاسبية، وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات. وكان من اهم توصياته: العمل على زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لما لها اثر ايجابي على تطبيق حوكمة الشركات

وقد تمت معالجة بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه بإمكان جودة المعلومات المحاسبية أن تفعل حوكمة الشركات.

٤. دراسة أوبادي و قوريش, (٢٠١٥) " دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات وأثارها على الفساد المالي والإداري"

هدفت هذه الدراسة لتجد الحل المناسب لمعالجة الأزمات والإنهيارات والفضائح المالية التي حدثت في الشركات العملاقة، بحيث أثرت على أغلب التعاملات في الأسواق العالمية والتي كان من أهم أسبابها التضليل وضعف مستوى المراجعة الداخلية، لقد تطورت المراجعة الداخلية نتيجة لظهور مفهوم حوكمة المؤسسات، مما أدى إلى الإهتمام أكثر بإدارة المخاطر من خلال التأكيد على أن مخاطر الشركات تدار بفعالية.

وتوصلت النتائج الى أن للمراجعة الداخلية دور فعال في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية من أجل زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد المالي

والإداري عن طريق زيادة قدرة المساءلة التي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة لما ينتج عنه من الشفافية والإفصاح في المعلومات.

٥. دراسة علاوي (٢٠١٥) بعنوان " مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية (دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية)"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الدور المهم للحاكمية المؤسسية ومدى تطبيقها في الشركات العراقية من خلال دراسة تحليلية وتطبيقية على إحدى الشركات العراقية خصوصا في ظل الظروف التي نشأ بها تعارض مصالح الأطراف الفاعلين في العمليات الاقتصادية, سواء كانوا مستثمرين أو عاملين أو مديرين في تلك الشركات والغاية من تبني هذا المفهوم محاربة الفساد المالي والإداري, وتقليل حالة التعارض بين الأطراف المتعاملة مع الوحدات الاقتصادية وان من أهم الدعائم الهامة التي تبنى عليها الحاكمية المؤسسية هي الشفافية ومصداقية التقارير المالية المنشورة من طرف الشركات.

واهم ما توصلت اليه هذه الدراسة, أنه لا يوجد إطار عام متعارف عليه ولا توجد جهة محددة تتبنى لنظام الحاكمية المؤسسية في العراق, كما إن قواعد الحاكمية المؤسسية موجوده بشكل محدود جدا أو ضعيف في المؤسسات الحكومية العراقية مما يؤثر على أدائها ومن اهم ما توصيات هذه الدراسة هو زيادة الشفافية والمصداقية في الشركة لانها هي قواعد الحاكمية المؤسسية .

٢-٣-٢ الدراسات باللغة الاجنبية

١. دراسة Aloini, et al (٢٠٠٧) بعنوان " Risk management in ERP "

"project introduction: Review of the literature" إدارة المخاطر في

مقدمة مشروع تخطيط موارد المؤسسات: مراجعة الأدبيات

هدفت هذه الدراسة الى إدارة المخاطر واثرها في مشروع تخطيط الموارد فقد وجد أن مشاريع تخطيط الموارد في كثير من الأحيان معقدة ومحفوفة بالمخاطر للتنفيذ في مؤسسات الأعمال إن الأهمية التنظيمية ومخاطر مشروعات تخطيط الموارد تجعل من المهم بالنسبة للمؤسسات التركيز على طرق تنفيذ تخطيط الموارد بنجاح .

تم جمع وتحليل عدد من المقالات الرئيسية التي تناقش وتحليل تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات . تمت مقارنة المقاربات المختلفة المتبعة في الأدبيات من وجهة نظر إدارة المخاطر لتسليط الضوء على عوامل الخطر الرئيسية وتأثيرها على نجاح المشروع تم تصنيف الأدب بشكل إضافي من أجل معالجة وتحليل كل عامل من عوامل الخطر ومدى ملاءمته خلال مراحل دورة حياة مشروع تخطيط موارد المؤسسات.

٢. دراسة **Dittmar, Amy, Smith, & Servaes (٢٠٠٣)** بعنوان " **International corporate governance and corporate cash holdings** " حوكمة الشركات الدولية والحيازات النقدية للشركات

تحدثت هذه الدراسة عن حوكمة الشركات وماهيتها في الاصول النقدية باستخدام مقياس الحكم على أساس أحكام التملك داخل ملكية، نجد أن الشركات التي لديها هياكل الحوكمة الضعيفة فعلا الاحتياطات النقدية ضعيفة . عند توزيع نقدية على المساهمين والشركات مع هياكل الحكم أضعف اختيار لإعادة شراء بدلا من زيادة الأرباح و يؤدي ذلك إلى زيادة في النفقات الرأس مالية والاستحواذ .

تمت هذه الدراسة على عدة شركات في الولايات المتحدة , وبناءً على ذلك توصلت الدراسة الى انه يوجد اثر من تطبيق الحوكمة بالشركات الصغيره والمتوسطة ذات اصول نقدية ضعيفة مما يؤدي الي زيادة ارباحها .

٣. دراسة **Reuther & Chattopadhyay (٢٠٠٤)** بعنوان " **Critical factors for enterprise resources planning system selection and implementation projects within small to medium enterprises** "العوامل الحاسمة لاختيار نظام تخطيط الموارد وتنفيذ المشاريع ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هدفت هذه الدراسة الى تبين خصائص نظام تخطيط الموارد (ERP) التي ذات أهمية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة, وتعتبر مدة اختبار نظام تخطيط الموارد يعتبر الاختيار والتنفيذ عنصرين أساسيين للشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية الموارد.

قام الباحثون بالتحقيق في مدة مراحل المشروع لتحديد متطلبات الموارد البشرية من خلال اختيار وتنفيذ ودعم مشروع تخطيط موارد المؤسسات. كما تم تحليل تكاليف التدريب قبل التنفيذ والتكاليف المستمرة لترقية الترخيص كنسبة مئوية من تكلفة التنفيذ. يتم تحديد العوامل الشائعة التي تعتبر حاسمة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع التي تشرع في نظام تخطيط الموارد في هذا العمل لاختيار النظام والتنفيذ.

تم إجراء التحليل الكمي على تكلفة مشروع اختيار وتنفيذ تخطيط موارد المؤسسات، سواء من حيث الإنفاق الرأسمالي والموارد البشرية. قدم البحث نظرة شاملة لمستوى نجاح أنظمة تخطيط موارد المؤسسات.

٤. دراسة Shanna Cai (٢٠١٦) بعنوان " Corporate governance and ERP "

"implementation success" حوكمة الشركات ونجاح تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات

هدفت هذه الدراسة الى الارتباط بين مستويات حوكمة الشركات والنجاح تنفيذ تخطيط الموارد من الولايات المتحدة في شركات كبيرة ومدى نجاح تخطيط موارد المنظمات في الشركات الكبيرة. ومن سمات حوكمة الشركات، التي تركز عليها هذه الدراسة، هي تنظيمية الحوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات وحوكمة المشاريع.

يتم إجراء المسح من قبل مديرين من الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة. تضمنت العينة المستخدمة في هذه الدراسة ١٦٩ شركة تابعة لشركة U.S.com. يتم استخدام المستخدمين كمدير لنجاح تنفيذ تخطيط الموارد (ERP). عن طريق المربعات الصغرى الجزئية النمذجة المعادلة (PLS-SEM)، تظهر الاختبارات التجريبية ذلك، الحوكمة التنظيمية أمر إيجابي. ومع ذلك، التحرك نحو تطوير نظام تخطيط الموارد التي تدعم إدارة علاقات العملاء وإدارة سلسلة التوريد ستشمل الكثير المنظمات الكبيرة والمتوسطة الحجم في الاستثمار البشري والمالي المكثف في النظام المعقد.

جدول الدراسات السابقة

| اسم الباحث | عنوان الدراسة | هدف | النتائج | التوصيات | الاستفادة |
|---|--|--|--|--|---|
| دراسة الحديدي (٢٠١٦) | اثر تطبيق انظمة تخطيط موارد منشآت الاعمال على الاداء المؤسسي | هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام تخطيط موارد منشآت الأعمال في الأداء المؤسسي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية الأردنية | وجود أثر لتكامل النظام وجودة المعلومات في الأداء المؤسسي | بأن الإدارة العليا وصانعي القرار في المؤسسات يحلوا محل النظم التقليدية لنظام تخطيط الموارد للاستفادة من مزاياها | كتابة الاطار النظري فيما يتعلق عن نشأت نظام تخطيط موارد المؤسسات |
| أسمان (٢٠٠٥) | نظم المعلومات وفعاليتها في اتخاذ القرار دراسة حالة في مؤسسة ناقوس | هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في مؤسسة ناقوس للمصبرات | يوجد ارتباط بين نظم المعلومات واتخاذ القرارات في الشركات , توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور النظم ومساهمتها في توفير معلومات سريعة، دقيقة وملائمة | ضرورة اعتماد الشركات في ادارتها على تكنولوجيا ونظم حديثة مع توجه الى دمج او تهجين النظم كمدخل حديث لتغطية نقائص نظام بنظام اخر | تمت الاستفادة من هذه الدراسة بالاطلاع ع النتائج التي توصلت لها ووجد علاقة ذات دلالة احصائية |
| دراسة حمودي, أسماء & بن فليس (٢٠١٥) | دور جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات | هدفت هذه الدراسة حول دور جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات | وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه بإمكان جودة المعلومات المحاسبية أن تفعل حوكمة الشركات | العمل على زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لما لها اثر ايجابي على تطبيق حوكمة الشركات | تم الاستفادة منها بطرق التحليل الاستنباطية بنظام spss |
| دراسة أوبادي, أحلام, قوريش & عمار. (٢٠١٥) | دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات وأثارها على الفساد المالي والإداري | هدفت هذه الدراسة لتجد الحل المناسب لمعالجة الأزمات والإنهيارات والفضائح المالية التي حدثت في الشركات العملاقة | للمراجعة الداخلية دور فعال في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية من أجل زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين | زيادة قدرة المساعلة التي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة لما ينتج عنه من الشفافية والإفصاح في المعلومات | كتابة الاطار النظري فيما يتعلق بركائز الحوكمة من رقابة داخلية وافصاح |

| | | | | | |
|---|--|--|--|---|---|
| كتابة الاطار النظري فيما يتعلق بمفهوم حوكمة الشركات | ومن اهم ما توصيات هذه الدراسة هو زيادة الشفافية والمصداقية في الشركة لانها هي قواعد الحاكمة المؤسسية | أنه لا يوجد اطار عام متعارف عليه ولا توجد جهة محدد تتبنى لنظام الحاكمة المؤسسية في العراق | هدفت هذه الدراسة لمعرفة الدور المهم للحاكمة المؤسسية ومدى تطبيقها في الشركات العراقية من خلال دراسة تحليلية وتطبيقية على احدى الشركات العراقية | مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية | دراسة علاوي (٢٠١٥) |
| كتابة الاطار النظري فيما يتعلق بنظام تخطيط موارد الشركات | التركيز على طرق تنفيذ تخطيط الموارد بنجاح | لتسليط الضوء على عوامل الخطر الرئيسية وتأثيرها على نجاح المشروع | هدفت هذه الدراسة الى إدارة المخاطر واثرها في مشروع تخطيط الموارد فقد وجد أن مشاريع تخطيط الموارد في كثير من الأحيان معقدة ومحفوفة بالمخاطر | Risk management in ERP project introduction: Review of the "literature" إدارة المخاطر في مقدمة مشروع تخطيط موارد المؤسسات: مراجعة الأدبيات | Aloini, Davide, Dulmin, Mininno (٢٠٠٧) |
| كتابة الاطار النظري فيما يتعلق بحوكمة الشركات | نجد أن الشركات التي لديها هياكل الحوكمة الضعيفة فعلا الاحتياطات النقدية ضعيفة | توصلت الدراسة الى انه يوجد اثر من تطبيق الحوكمة بالشركات الصغيره والمتوسطة ذات اصول نقدية ضعيفة مما يؤدي الي زيادة ارباحها | هدفت هذه الدراسة عن حوكمة الشركات وماهيتها في الاصول النقدية باستخدام مقاييس الحكم على أساس أحكام التملك داخل ملكية | International corporate governance and corporate cash "holdings" حوكمة الشركات الدولية والحيازات النقدية للشركات | دراسة Dittmar, Amy, Smith, & Servaes (٢٠٠٣) |
| كتابة الاطار النظري فيما يتعلق بخصائص نظام تخطيط موارد المؤسسات | لايوجد توصيه في هذه الدراسة | قدم البحث نظرة شاملة لمستوى نجاح أنظمة تخطيط موارد المؤسسات. | هدفت هذه الدراسة الى تبين خصائص نظام تخطيط الموارد (ERP) التي ذات أهمية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة | Critical factors for enterprise resources planning system selection and implementati on projects within small to medium enterprises" وإمل الحاسمة لاختيار نظام تخطيط الموارد وتنفيذ المشاريع ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة | Reuther & Chattopadhy ay (٢٠٠٤) |

| | | | | | |
|--|--|---|--|--|---------------------|
| تم الاستفادة منها بصياغة اسئلة الاستبانة | التحرك نحو تطوير نظام تخطيط الموارد التي تدعم إدارة علاقات العملاء وإدارة سلسلة التوريد سنشمل الكثير المنظمات الكبيرة والمتوسطة الحجم في الاستثمار البشري والمالي المكثف في النظام المعقد. | تظهر الاختبارات التجريبية ذلك، الحوكمة التنظيمية أمر إيجابي | هدفت هذه الدراسة الى الارتباط بين مستويات حوكمة الشركات والنجاح تنفيذ تخطيط الموارد من الولايات المتحدة في شركات كبيرة | Corporate governance and ERP implementati "on success حوكمة الشركات ونجاح تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات | Shanna Cai (٢٠١٦) |
|--|--|---|--|--|---------------------|

٣-٣-٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة (حسب علم الباحث) بما يلي :

تبحث هذه الدراسة في اثر استخدام البرامج المحاسبية "نظام تخطيط الموارد " على حوكمة الشركات , وجاءت هذه الدراسة على الشركات الصناعية بالاردن والجديد بالدراسة هو قياس اثر النظام على كل ركيزه من ركائز الحوكمة وذلك من خلال العينات التي قامت بتغطيتها الدراسات السابقة في المجالات المتقاربة لمجال هذه الدراسة والقيام بتحليلها.

الفصل الثالث منهجية الدراسة

نتناول في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة، إذ يتضمن وصفا لنوع وطبيعة الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

١-٣ منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أثر البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) على حوكمة الشركات، وذلك من خلال دراسة حالة الشركات الصناعية في الأردن.

٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية في الأردن، والبالغ عددها (٦٣) شركة، حسب ما ورد في (التقرير الشهري لسوق عمان المالي، لشهر أيلول عام ٢٠١٩). أما وحدة المعاينة للدراسة فتم اختيارها من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين ومساعدتهم، ومدققي الحسابات ومساعدتهم والمستخدمين للبرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) في كل شركة من هذه الشركات. وتم توزيع (٤) استبانات بالطريقة الميسرة على (٥٠) شركة من هذه الشركات، أي أنه تم توزيع (٢٠٠) استبانة. وتم استرداد (١٥٤) استبانة بنسبة (٧٧,٠%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد ثلاثة استبانات منها للعشوائية وعدم اكتمال تعبئتها، وبذلك استقرت العينة على (١٥١) مبحوثا يعملون في الشركات المشمولة بالدراسة التي خضعت للتحليل وبنسبة (٧٥,٥%) من المجتمع الكلي، ويوضح الجدول (١-٣) مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة.

جدول رقم (٣-١)

عدد الإستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

| الإستبانات الصالحة للتحليل | | الإستبانات المستردة | | الإستبانات الموزعة | |
|----------------------------|-------|---------------------|-------|--------------------|-------|
| النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد |
| ٧٥,٥ % | ١٥١ | ٧٧,٠ % | ١٥٤ | ١٠٠ % | ٢٠٠ |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

٣-٢ أداة جمع البيانات

قام الباحث بتطوير استبانة غطت الفرضيات المعتمدة، وقد تكونت الاستبانة من جزأين وفقاً للآتي:

الجزء الأول: تضمن البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة المتمثلة بسنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة (المهنة)، الشهادات المهنية.

الجزء الثاني: تضمن فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتكون من (٤٨) فقرة وذلك على النحو التالي:

١- الفقرات من (١-١٩) تقيس المتغير المستقل والمتمثل بالبرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة).

٢- الفقرات من (٢٠-٤٨) تقيس المتغير التابع وهو حوكمة الشركات وقد توزعت هذه الفقرات وفقاً للآتي:

- الفقرات من (٢٠ - ٢٩) تقيس متغير تطبيق الرقابة.

- الفقرات من (٣٠-٣٨) تقيس متغير الإفصاح.

-الفقرات من (٤٨-٣٩) تقيس متغير: تطبيق إدارة المخاطر.

-الملحق رقم (١) يبين نموذج الاستبانة.

كما قام الباحث باختبار درجة الاعتمادية على أداة وثبات صدقها باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وعلى النحو الآتي:

١- اختبار الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين من أساتذة الجامعات الأردنية في المحاسبة للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

٢- اختبار ثبات الأداة:

تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع محاور وفقرات الاستبانة. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب اختبار كرونباخ ألفا (Cronpach's Alpha) (٩١,١%) وهي نسبة مناسبة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، إذ إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي ٧٠%. ويوضح الجدول رقم (٣-٢) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة (Sekaran, 2010).

الجدول (٢-٣)

قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

| معامل الثبات كرونباخ ألفا | اسم المتغير | تسلسل الفقرات |
|------------------------------|--|------------------|
| ٨٧,٦ % | البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) | ١٩-١ |
| ٩١,٥ % | متغير تطبيق الرقابة | ٢٩-٢٠ |
| ٨٦,١ % | متغير الإفصاح | ٣٨-٣٠ |
| ٩٢,٥ % | متغير تطبيق إدارة المخاطر | ٤٨-٣٩ |
| ٩١,١ % | المعدل العام للثبات | ٤٨-١ |

٣- التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات:

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة المقياس فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع) بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبيد - الحد الأدنى للبيد) / عدد المستويات

$$= 3 / (1 - 0) = 3 / 1 = 3,33. \text{ وبذلك تكون المستويات كالتالي:}$$

المنخفض من (١) - أقل من (٢,٣٣).

المتوسط من (٢,٣٣) - (٣,٦٧).

المرتفع من (٣,٦٨) إلى (٥).

٤-٢ المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة الدراسة ضمن الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science وتم بعد ذلك معالجتها وفق الاختبارات التي تحقق غرض الدراسة، وتحديدًا تم استخدام الأساليب التالية:

١- **مقاييس النزعة المركزية:** مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، والانحراف المعياري.

٢- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression):** وذلك من أجل اختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع وهو حوكمة الشركات.

٣- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression):** وذلك من أجل اختبار تأثير المتغير المستقل في مؤشرات المتغير التابع كل على حده.

٤- **اختبار ألفا كرونباخ: (Cronpach's Alpha)** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

٥-٢ أساليب جمع البيانات

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة الحالية فإن الباحث اعتمد على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية، وكما يلي:

أولاً: البيانات الثانوية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من المكتبات ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، مثل

- الكتب والمواد العلمية المكتوبة والمنشورة والتقارير الصادرة عن الهيئات ومراكز المعلومات والأبحاث.

- الإحصاءات الرسمية والتقارير الصادرة عن الجهات المختصة في الأردن، وخاصة تلك الصادرة عن الشركات الصناعية نفسها.

- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) وحوكمة الشركات.

- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول الموضوع.

ب- **البيانات الأولية:** وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة المعدة والتي تم تطويرها بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة وبشكل يخدم أغراض الدراسة الحالية.

الفصل الرابع تحليل بيانات الدراسة الميدانية

٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة

تبين النتائج في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة.

جدول ٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة

| المتغيرات | الفئات | التكرار | النسبة المئوية |
|---------------|--|---------|----------------|
| سنوات الخبرة | أقل من ٣ سنوات | ٦ | ٤,٠ |
| | ٣ سنوات - وأقل من ٦ سنوات | ٢٤ | ١٥,٩ |
| | ٦ سنوات - وأقل من ٩ سنة | ٤٨ | ٣١,٨ |
| | ٩ سنة فأكثر | ٧٣ | ٤٨,٣ |
| المؤهل العلمي | دبلوم متوسط | ٨ | ٥,٣ |
| | بكالوريوس | ١٠٥ | ٦٩,٥ |
| | دبلوم عالي | ٥ | ٣,٣ |
| | ماجستير | ٣٢ | ٢١,٢ |
| | دكتوراه | ١ | ٠,٠٧ |
| التخصص | محاسبة | ٧٨ | ٥١,٧ |
| | علوم مالية ومصرفية (تمويل) | ٧ | ٤,٦ |
| | إدارة أعمال | ١٤ | ٩,٣ |
| | نظم معلومات محاسبية | ٣٠ | ١٩,٩ |
| | تخصصات مختلفة (اقتصاد، نظم معلومات، تكنولوجيا معلومات، إحصاء، إدارة عامة، قانون) | ٢٢ | ١٤,٦ |

| | | | |
|------|-----|-------------------|------------------|
| ٠,٧ | ١ | رئيس مجلس إدارة | الوظيفة (المهنة) |
| ٢,٠ | ٣ | عضو مجلس إدارة | |
| ١١,٩ | ١٨ | مدير مالي | |
| ١٧,٢ | ٢٦ | مساعد مدير مالي | |
| ٤٠,٤ | ٦١ | مدقق حسابات | |
| ٢٧,٨ | ٤٢ | مساعد مدقق حسابات | |
| ١٠٠ | 151 | المجموع | |
| ٠,٧ | ١ | CFA | الشهادات المهنية |
| - | - | CISA | |
| - | - | CMA | |
| ١,٤ | ٢ | CPA | |
| ٠,٧ | ١ | CIA | |
| - | - | CFM | |
| ٩٧,٤ | ١٤٧ | لا يحمل شهادة | |
| ١٠٠ | 151 | المجموع | |

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-١) ما يلي:

أولاً: سنوات الخبرة: أن ما نسبته (٤٨,٠%) من أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرات ٩ سنة فأكثر وهي الأكبر بين الفئات المعتمدة في دراسة هذا المتغير، تلاها بعد ذلك ما نسبته (٣١,٨%) ممن يتمتعون بخبرات من ٦ سنوات - وأقل من ٩ سنة، وأن ما نسبته (١٥,٩%) يمتلكون خبرات ٣ سنوات - وأقل من ٦ سنوات، وأخيراً جاء من يمتلكون خبرة أقل من ثلاث سنوات وبنسبة بلغت (٤,٠%) من إجمالي العينة المبحوثة.

ثانياً: المؤهل العلمي: أن حملة شهادة البكالوريوس من أفراد عينة الدراسة شكلوا ما نسبته (٦٩,٥%) وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة

الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة (٢١,٢%)، أما حملة شهادة الدبلوم المتوسط فقد شكلت نسبتهم (٥,٣)، وكان من ضمن العينة ما نسبته (٣,٣) من حملة شهادة الدبلوم العالي، كما شكل حملة درجة الدكتوراه ما نسبته (٠,٠٧%).

ثالثاً: التخصص: إن غالبية أفراد عينة الدراسة، هم ممن تخصصهم العلمي (محاسبة)، حيث بلغت النسبة ٥١,٧% من حجم العينة المبحوثة، أما ممن تخصصهم العلمي (نظم معلومات محاسبية) فقد بلغت نسبتهم ١٩,٩% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة ممن تخصصهم العلمي إدارة أعمال ٩,٣% من حجم العينة، وضمت العينة (٧ مستجيبين) تخصصهم علوم مالية ومصرفية (تمويل) وبلغت نسبتهم ٤,٦% من حجم العينة، واشتملت العينة أيضا ٢٢ مستجيبا من تخصصات أخرى (اقتصاد، نظم معلومات، تكنولوجيا معلومات، إحصاء، إدارة عامة، قانون) وبلغت نسبتهم ١٤,٦%.

رابعاً: الوظيفة (المهنة): أن غالبية أفراد عينة الدراسة، هم ممن يشغلون وظيفة مدقق حسابات، حيث بلغت النسبة ٤٠,٤% من حجم العينة المبحوثة، أما من يشغلون وظيفة مساعد مدقق حسابات فقد بلغت نسبتهم ٢٧,٨% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة من يشغلون وظيفة مساعد مدير مالي ١٧,٦% من حجم العينة، واشتملت العينة أيضا ١٨ مستجيبا من يشغلون وظيفة مدير مالي وبلغت نسبتها ١١,٩%. وضمت العينة أربعة مستجيبين من أعضاء مجلس الإدارة.

خامساً: الشهادات المهنية: أن اغلب عينة الدراسة في الشركات الصناعية لا يحملون شهادات مهنية في المحاسبة والتدقيق، حيث بلغ عدد المستجيبين الذين لا يحملون أي تأهيل مهني (١٤٧) مستجيباً وبنسبة وصلت إلى (٩٧,٤%) من حجم العينة. ويعزى ذلك إلى أن العاملين في الشركات الصناعية يشغلون وظائف لا ترتبط بمهنة المحاسب مثل الاقتصاد، نظم معلومات، تكنولوجيا معلومات، إحصاء، إدارة عامة، قانون.

٢-٤ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل: البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة)

جدول ٢-٤ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل: البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة)

| ن | العبارات | المتوسط ط الحسابي ي | الانحراف المعياري | النتيجة | درجة الأهمية |
|----|--|------------------------------|----------------------|---------|-----------------|
| ١ | يقدم نظام تخطيط الموارد معلومات سهلة الفهم | 4.238 | .7891 | ١ | مرتفعة |
| ٢ | يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات ملائمة وقابلة للاستعمال | 4.152 | .6708 | ٢ | مرتفعة |
| ٣ | يوفر نظام تخطيط الموارد المعلومات في الوقت المناسب | 3.192 | .7421 | ١٦ | متوسطة |
| ٤ | يقدم نظام تخطيط الموارد معلومات دقيقة وشاملة | 4.106 | .7316 | ٤ | مرتفعة |
| ٥ | يمتاز نظام تخطيط الموارد بسهولة الاستخدام | 4.092 | .7776 | ٥ | مرتفعة |
| ٦ | يمتاز نظام تخطيط الموارد بزيادة الإنتاجية | 3.841 | .8951 | ١١ | مرتفعة |
| ٧ | يلبي نظام تخطيط الموارد حاجات المحاسبين المختلفة | 3.933 | .7803 | ٩ | مرتفعة |
| ٨ | يتميز نظام تخطيط الموارد بالمرونة المطلوبة للتجاوب مع التغيرات في أنشطة العمل. | 3.470 | .8063 | ١٤ | متوسطة |
| ٩ | تغطي المعلومات الواردة من نظام تخطيط الموارد موضوعات مختلفة في العمل | 3.536 | .8228 | ١٣ | متوسطة |
| ١٠ | يسمح نظام تخطيط الموارد بتكامل البيانات في الشركة | 3.986 | .7830 | ٨ | مرتفعة |

| | | | | | |
|--------|----|-------|-----------|----|---|
| مرتفعة | ٧ | .8286 | 3.993 | ١١ | يعرض نظام تخطيط الموارد المعلومات المطلوبة بطريقه متناسقة ووسائط مناسبة |
| مرتفعة | ١٢ | .7763 | 3.781 | ١٢ | يقدم العاملون في أقسام نظام تخطيط الموارد خدماتهم بسرعة |
| متوسطة | ١٥ | .9441 | 3.516 | ١٣ | يتحلى العاملون على نظام تخطيط الموارد بمهارات متميزة ومعرفة بعملهم |
| مرتفعة | ١٠ | .8358 | 3.854 | ١٤ | يفهم العاملون في نظام تخطيط الموارد احتياجات الموظفين بدقة |
| متوسطة | ١٥ | .8041 | 3.370 | ١٥ | يؤدي نظام تخطيط الموارد إلى التشاركية في المعلومات في الشركة |
| مرتفعة | ٦ | .7998 | 4.013 | ١٦ | يقدم نظام تخطيط موارد المنظمة حلول وفهم أفضل لجميع عمليات الأعمال التي تحدث في الشركة |
| مرتفعة | ٣ | .7075 | 4.112 | ١٧ | يساعد نظام تخطيط الموارد على الحصول على المعلومات وتداولها في مختلف أقسام الشركة |
| متوسطة | ١٦ | .8438 | 3.192 | ١٨ | يمنح نظام تخطيط الموارد المديرين القدرة على ضبط عمل كافة العمليات في الشركة |
| | ١٩ | .7929 | 2.543 | ١٩ | يساعد نظام تخطيط الموارد على السيطرة على العمليات ومراقبتها مما يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرارات |
| مرتفعة | | | 3.7 33 | | البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) |

يشير الجدول (٢-٤) إلى أن متوسطات المتغير المستقل: البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) قد جاءت بالمستوى المرتفع من الموافقة، من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (٣,٧٣٣). وتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين ٤,٢٣٨ - ٢,٥٤٣ وقد جاءت الفقرة " نظام تخطيط الموارد معلومات يقدم سهلة الفهم " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٤,٢٣٨ وبمستوى مرتفع من الأهمية بينما جاءت الفقرة " نظام

تخطيط الموارد يساعد على السيطرة على العمليات ومراقبتها مما يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرارات " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ٢,٥٤٣ وبمستوى متوسط من الأهمية. أما الانحرافات المعيارية المنخفضة تدل على تقارب الإجابات، وأنه ليس هناك تشتت في الإجابات حول المتوسط الحسابي لها.

ثانياً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تطبيق الرقابة

جدول ٤-٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تطبيق الرقابة

| الترتيب | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | درجة الأهمية |
|---------|---|-----------------|-------------------|---------|--------------|
| 20 | يتم متابعة يومية لضمان سير العمل في الشركة | 3.2 91 | .82 36 | ١٠ | متوسطة |
| 21 | يرى القائمون على تطبيقه مدى ملائمة الفرد على استخدام المعايير لقياس الأداء الفعلي | 3.6 82 | .98 23 | ٧ | مرتفعة |
| 22 | يسهم نظام في متابعة الإجراءات التصحيحي لضمان حسن سير الأعمال في الشركة | 3.8 74 | .81 08 | ٤ | مرتفعة |
| 23 | يتم الاستفادة من التغذية الراجعة عند تطبيق الإجراءات التصحيحي | 4.0 13 | .67 31 | ١ | مرتفعة |
| 24 | يتم عقد اجتماعات دورية لمعرفة أوجه التميز فيما بين عمل الإدارات | 3.9 07 | .72 43 | ٣ | مرتفعة |

| | | | | | |
|--------|---|-----------|-----------|---|----|
| مرتفعة | ٢ | .71 66 | 3.9 20 | يضمن نظام تخطيط الموارد تدفق المعلومات من خلال التقارير المالية الدورية | 25 |
| مرتفعة | ٦ | .90 32 | 3.6 88 | يهتم بالتحري عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الانحرافات | 26 |
| متوسطة | ٩ | .82 35 | 3.5 09 | يعتمد معايير واضحة لتشخيص جوانب الخلل في أداء الأعمال في الشركة | 27 |
| متوسطة | ٨ | .83 84 | 3.6 68 | معالجة أسباب الانحراف بالدرجة الأولى | 28 |
| مرتفعة | ٥ | .61 14 | 3.8 60 | يعتمد القائمون على نظام تخطيط الموارد منهج الاستفادة من الأخطاء السابقة لضمان عدم تكرارها في الخطط المستقبلية | 29 |
| مرتفعة | | | 3.7 41 | تطبيق الرقابة | |

يشير الجدول (٣-٤) إلى أن متوسطات المتغير التابع: تطبيق الرقابة قد جاءت بالمستوى المرتفع من الموافقة، من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (٣,٧٤١). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين ٤,٠١٣ - ٣,٢٩١ وقد جاءت الفقرة " أن البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) تساعد على الاستفادة من التغذية الراجعة عند تطبيق الإجراءات التصحيحية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٤,٠١٣ وبمستوى مرتفع من الأهمية بينما جاءت الفقرة " أن البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) تسهم في متابعة يومية لضمان سير العمل في الشركة " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ٣,٢٩١ وبمستوى

متوسط من الأهمية. أما الانحرافات المعيارية المنخفضة تدل على تقارب الإجابات، وأنه ليس هناك تشتت في الإجابات حول المتوسط الحسابي لها.

ثالثاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: الإفصاح

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المتغير، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول ٤-٤: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: الإفصاح

| الترتيب | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | درجة الأهمية |
|---------|--|-----------------|-------------------|---------|--------------|
| 30 | يساعد على الإفصاح عن أي عمليات لإعادة التقدير لبنود المركز المالي (الأصول) | 3.9 13 | .791 1 | ٦ | مرتفعة |
| 31 | الإفصاح عن أسباب التغيرات الرئيسية في بنود المركز المالي | 3.9 73 | .944 7 | ٣ | مرتفعة |
| 32 | يسهم بالإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام في القوائم المالية | 3.5 89 | .961 0 | ٩ | متوسطة |
| 33 | يعزز من مستوى الإفصاح عن هيكل الالتزامات والمطلوبات المترتبة على الشركة | 3.8 87 | .804 5 | ٧ | مرتفعة |
| 34 | يرفع من مستوى الإفصاح عن الإيضاحات الخاصة ببنود قائمة الدخل | 3.9 60 | .965 2 | ٤ | مرتفعة |

| | | | | | |
|--------|---|-----------|-----------|---|----|
| مرتفعة | ٨ | .885 5 | 3.7 15 | يساعد الشركة على الإفصاح عن صافي أرباح أو خسائر العمليات غير العادية | 35 |
| مرتفعة | ١ | .809 1 | 4.0 72 | يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المخصصات والاحتياطات والرسوم الأخرى | 36 |
| مرتفعة | ٥ | .869 2 | 3.9 33 | يسهم في الإفصاح عن الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين | 37 |
| مرتفعة | ٢ | .867 7 | 4.0 19 | يساعد على الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية والتشغيلية | 38 |
| مرتفعة | | | 3.8 96 | الإفصاح | |

يشير الجدول (٤-٤) إلى أن متوسطات المتغير التابع: الإفصاح قد جاءت بالمستوى المرتفع من الموافقة، من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (٣,٨٩٦). وتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين ٤,٠٧٢ - ٣,٥٨٩ وقد جاءت الفقرة " أن البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المخصصات والاحتياطات والرسوم الأخرى " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٤,٠٧٢ وبمستوى مرتفع من الأهمية بينما جاءت الفقرة " أن البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) يسهم بالإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام في القوائم المالية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ٣,٥٨٩ وبمستوى متوسط من الأهمية. أما الانحرافات المعيارية المنخفضة تدل على تقارب الإجابات، وأنه ليس هناك تشتت في الإجابات حول المتوسط الحسابي لها.

رابعاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تطبيق إدارة المخاطر

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المتغير، وكانت النتائج كما هي

موضحة في الجدول الآتي:

جدول ٤-٥ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تطبيق إدارة المخاطر

| الترتيب | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النتيجة | درجة الأهمية |
|---------|---|-----------------|-------------------|---------|--------------|
| 39 | يساعد على تحديد المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات لمواجهتها | 3.6 42 | .940 5 | ٦ | متوسطة |
| 40 | يُقدم تقارير رقابية دورية لمجلس الإدارة حول الاستراتيجيات البديلة لإدارة المخاطر | 3.8 47 | .914 6 | ٤ | مرتفعة |
| 41 | يزود مجلس الإدارة بتقارير محاسبية دورية حول المخالفات التي قد تواجه إدارة المخاطر | 3.9 86 | .832 5 | ١ | مرتفعة |
| 42 | يسهم في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد | 3.9 32 | .780 3 | ٣ | مرتفعة |
| 43 | يعمل على تحديد المخاطر وابتكار التقنيات وطرق التحكم فيها ضمن إستراتيجيات بديلة | 3.4 57 | .904 8 | ٩ | متوسطة |
| 44 | يعزز قدرات الشركة على متابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية لإدارة المخاطر | 3.8 41 | .775 3 | ٥ | مرتفعة |
| 45 | يُقدم تعديلات ملائمة على سياسات إدارة المخاطر بصورة دورية بما يتناسب مع استراتيجيات الشركة الحالية والبدلية | 3.2 31 | .919 7 | ١٠ | متوسطة |

| | | | | | |
|------------|---|-----------|-----------|--|----|
| متوسط ة | ٨ | .862 9 | 3.5 16 | يُحسن من قدرات الشركة على تقييم وإدارة الأحداث المحتمل حدوثها لإدارة المخاطر | 46 |
| مرتفعة | ٢ | .830 0 | 3.9 34 | يساعد على تحديد سياسات الحدود العليا للتعرض للمخاطر التي يتوجب على إدارة المخاطر التقيد بها بما يتوافق مع التعليمات ومعايير التدقيق ذات الصلة | 47 |
| متوسط ة | ٧ | .828 1 | 3.5 76 | يُحسن من السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات | 48 |
| مرتفعة | | | 3.6 96 | تطبيق إدارة المخاطر | |

يشير الجدول (٥-٤) إلى أن متوسطات المتغير التابع: تطبيق إدارة المخاطر قد جاءت بالمستوى المرتفع من الموافقة، من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (٣,٦٩٦). وتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين ٣,٩٨٦ - ٣,٢٣١ وقد جاءت الفقرة " أن البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) يزود مجلس الإدارة بتقارير محاسبية دورية حول المخالفات التي قد تواجه إدارة المخاطر " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٣,٩٨٦ وبمستوى مرتفع من الأهمية بينما جاءت الفقرة " أن البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة) يُقدم تعديلات ملائمة على سياسات إدارة المخاطر بصورة دورية بما يتناسب مع استراتيجيات الشركة الحالية والبدلية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ٣,٢٣١ وبمستوى متوسط من الأهمية. أما الانحرافات المعيارية المنخفضة تدل على تقارب الإجابات، وأنه ليس هناك تشتت في الإجابات حول المتوسط الحسابي لها.

٤-٣ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق اختبار فرضيات الدراسة، فقد تم إجراء بعض الاختبارات القبليّة، وذلك من أجل التأكد من ملاءمة البيانات للافتراضات التي تقوم عليها هذه التحليلات وأظهرت النتائج ما يلي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

تم التأكد من إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باستخدام اختباري الالتواء واختبار (One Sample Kolmogorov test)، والجدول الآتي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول ٤-٦ اختبار (Kolmogorov-Smirnov test) للمتغير التابعة

| الدلالة الإحصائية | قيمة اختبار KS | معامل الالتواء skewness | أنظمة تخطيط موارد المنظمة |
|-------------------|----------------|-------------------------|---------------------------|
| ٠,١٢٢ | ١,٢١ | ٠,١١٨ | متغير تطبيق الرقابة |
| ٠,٤٤١ | ٠,٨٦ | ٠,٤٣٢ | متغير الإفصاح |
| ٠,٤٢٠ | ٠,٨٢ | ٠,١٤١ | متغير تطبيق إدارة المخاطر |
| ٠,٤٧٤ | ٠,٨٧ | ٠,٢١٣ | الدرجة الكلية |

يتبين من الجدول رقم (٤-٦) أن قيم معاملات الالتواء skewness قد انحصرت بين (١ و ١+) وتعتبر هذه القيم قريبة من التوزيع الطبيعي، كما تبين قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) والتي كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية البالغ (٠,٠٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع بيانات الدراسة والتوزيع الطبيعي، مما يساعد في الاستنتاج بقرب توزيع بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبار قوة العلاقة بين المتغيرات:

ويوضح الجدول رقم (٤-٧) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بين مجالات تكنولوجيا المعلومات.

جدول ٤-٧ مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات

| المتغيرات | متغير تطبيق الرقابة | متغير الإفصاح | متغير تطبيق إدارة المخاطر |
|---------------------------|---------------------|---------------|---------------------------|
| متغير تطبيق الرقابة | 1 | **٠,٦٨٥ | **٠,٦٧٤ |
| متغير الإفصاح | | 1 | **٠,٦٥٩ |
| متغير تطبيق إدارة المخاطر | | | ٠,١١٧ |

** ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \geq 0,01)$

تظهر النتائج الواردة بالجدول رقم (٤ - ٧) أن العلاقة الارتباطية بين متغير تطبيق الرقابة ومتغير الإفصاح قد بلغت (٠,٦٨٥) وبين متغير تطبيق الرقابة ومتغير تطبيق إدارة المخاطر (٠,٦٧٤) وبين متغير الإفصاح ومتغير تطبيق إدارة المخاطر (٠,٦٥٩) وتعتبر هذه العلاقات بدرجة متوسطة بين المجالات المذكورة، بينما يلاحظ أن قيم العلاقات الارتباطية الأخرى كانت ضعيفة جدا بالإضافة إلى عدم دلالتها من الناحية الإحصائية، مما يشير إلى أن قيم العلاقات جاءت بدرجة مقبولة وليست بدرجة عالية.

ثالثا: اختبار الارتباط الخطي (VIF) Multicolleniarity

تم استخدام اختبار الارتباط الخطي بهدف التأكد من أنه لا يوجد ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث يجب أن تكون المتغيرات المستقلة للنموذج مستقلة فيما بينها، وللتأكد من ذلك الغرض نستعين بهذا الاختبار الذي يعتبر أحد الطرق للتأكد من وجود مشكلة التعدد الخطي، مع العلم أن لا بد عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (١٠)، وقيمة اختبار التباين المسموح لا بد أن يكون أكبر من (٠,٠٥)، وبحساب المعاملات

السابقة لكل المتغيرات المستقلة، كانت النتائج التي تم الحصول عليها كما يلي:

جدول ٤-٨ اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

| المتغيرات | التباين المسموح Tolerance | معامل تضخم التباين VIF |
|---------------------------|------------------------------|---------------------------|
| متغير تطبيق الرقابة | ٢,٢٩ | ٠,٤٤ |
| متغير الإفصاح | ١,٢٣ | ٠,٩١ |
| متغير تطبيق إدارة المخاطر | ٢,٤٥ | ٠,٤٩ |

يبين الجدول (٤-٨) إلى أن قيم اختبار تضخم التباين لجميع المتغيرات أقل من (١٠) وتتراوح قيمه ما بين (١,٢٣-٢,٤٥)، بينما أن قيمة اختبار التباين المسموح به لجميع المتغيرات أكبر من (٠,٠٥) وتتراوح قيمه ما بين (٠,٤٤-٠,٩١)، وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد مشكلة ارتباط عال بين المتغيرات، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذو أهمية إحصائية بين المتغيرات المستقلة الواردة بجدول (الارتباط)، وهذا يعزز إمكانية استخدامها في النموذج.

رابعاً: نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد:

الجدول ٤-٩ جدول ملخص النموذج^b (Model Summary)

| النموذج | R | R ^٢ | Adjusted R ^٢ | Std. Error of the Estimate |
|---------|------|----------------|-------------------------|----------------------------|
| 1 | .865 | .748 | .746 | .28802 |

يتبين من الجدول (٩-٤) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع قد بلغت (٠.٨٦٥)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٧٤٨)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjust) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصلة في درجات الحرية، والتي بلغت قيمته (٠.٧٤٦)، وعليه فإن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (٧٤٦٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين يعزى الباقي إلى عوامل أخرى.

خامسا: اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد:

يمثل الجدول (١٠-٤) نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار:

جدول ٤-١٠ نتائج تحليل التباين

| النموذج | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---------|--------------|----------------|-------------|----------------|--------|-------|
| 1 | الانحدار | 36.42 5 | 1 | 36.42 5 | 39.093 | ,٠٠٠٠ |
| | البواقي | 12.27 8 | 148 | .083 | | |
| | المجموع | 48.70 3 | 149 | | | |

يوضح جدول (١٠-٤) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ولكل المتغيرات عن طريق إحصائي (F) حيث بلغت قيمة f المحسوبة (٣٩,٠٩٣) بمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وحيث أن قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من ٠,٠٥ فإنه يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وبالتالي قبول الفرضية البديلة. وتم صياغة فرضياته كالآتي:

الفرضية العدمية: لا يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع.

وبناءً على المعطيات الواردة في الجدول أعلاه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية مع قبول الفرضية البديلة، لذلك يُمكن القول إن المتغير المستقل يُؤثر على المتغير التابع والذي يُمكن أن يكون معنوي ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد.

سابعاً: اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد:

يتضح من مطالعة البيانات في الجدول (١١-٤) قيم معاملات الانحدار للاختبارات الإحصائية وهي كما يلي:

جدول ١١-٤ جدول المعاملات نموذج الانحدار

| Unstandardized Coefficients | | | | |
|-----------------------------|--------|------------|-------|---------------------------|
| Sig. | t | Std. Error | B | المتغيرات |
| | | | | الحد الثابت |
| .116 | 1.583 | .199 | .315 | متغير تطبيق الرقابة |
| .000 | 16.648 | .431 | 1.167 | متغير الإفصاح |
| .000 | 15.518 | | .852 | متغير تطبيق إدارة المخاطر |

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

وتتص هذه الفرضية على انه:

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للاستخدام البرمجيات المحاسبية على حوكمة الشركات في الشركات الصناعية الأردنية .

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر استخدام البرمجيات المحاسبية على حوكمة الشركات في الشركات الصناعية الأردنية.

وتتص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية والعكس بالعكس.

وتبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٢-٤) ما يلي:

الجدول (١٢-٤)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لتأثير البرمجيات المحاسبية حوكمة الشركات في الشركات الصناعية الأردنية

| Sig. | B | F | Std. Error of the Estimate | R ² | R |
|-------|------|--------|----------------------------|----------------|------|
| .,000 | .979 | 39.093 | .746 | .748 | .865 |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (١٢-٤) أن قيمة F المحسوبة هي (٣٩,٠٩٣) فيما بلغت قيمتها الجدولية (٢,٢٩)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستخدام

البرمجيات المحاسبية على حوكمة الشركات في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك من وجهة نظر العينة"، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة (٠,٠٠٠) حيث إنها أقل من ٥%. وفيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية الثلاث المنبثقة عن هذه الفرضية، فيما يلي اختباراتنا على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتتص هذه الفرضية على انه:

H01 : لا يوجد أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية

وتتص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية والعكس بالعكس.

يتضح من خلال جدول رقم (٤ - ١١) أن قيمة (t) بلغت (١,٥٨٣)، بمستوى معنوية (١١٦). وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq ٠,٠٥$)، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتص على أنه " لا يوجد أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية" كما أن قيمة (B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (٠.٣١٥). وهي تُشير إلى مقدار الزيادة التي حصلت في قيمة المتغير التابع (تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية) بوحدة واحدة نتيجة زيادة المتغير المستقل " نظام تخطيط موارد المؤسسة " بقيمة المعامل.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H02 : لا يوجد أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق الإفصاح في الشركات الصناعية

وتتص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية والعكس بالعكس.

يتضح من خلال جدول رقم (١١-٤) أن قيمة (t) بلغت (١٦,٦٤٨)، بمستوى الدلالة (٠,٠٠٠) وهو اقل من $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ ، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق الإفصاح في الشركات الصناعية. " كما أن قيمة (B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (١,١٦٧) وهي تُشير إلى مقدار الزيادة التي حصلت في قيمة المتغير التابع (تطبيق الإفصاح في الشركات الصناعية) بوحدة واحدة نتيجة زيادة المتغير المستقل " نظام تخطيط موارد المؤسسة " بقيمة المعامل.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H03 : لا يوجد أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الصناعية.

وتنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية والعكس بالعكس.

يتضح من خلال جدول رقم (١١-٤) أن قيمة (t) بلغت (١٥,٥١٨)، بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي اكبر من مستوى الدلالة $(\alpha \geq ٠,٠٥)$ ، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الصناعية " كما أن قيمة (B) (معامل الانحدار غير المعياري) بلغت (٠,٨٥٢) وهي تُشير إلى مقدار الزيادة التي حصلت في قيمة المتغير التابع (متغير تطبيق إدارة المخاطر) بوحدة واحدة نتيجة زيادة المتغير المستقل "نظام تخطيط موارد المؤسسة " بقيمة المعامل.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة في الاستبانة بما يلي:

١-٥ النتائج

١- تبين أن المتوسطات الحسابية للمتغير المستقل: البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد المؤسسة)، قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتبين أن نظام تخطيط الموارد يقدم معلومات سهلة الفهم ويوفر معلومات ملائمة وقابلة للاستعمال، وان نظام تخطيط الموارد يساعد على الحصول على المعلومات وتداولها في مختلف أقسام الشركة ويقدم أيضاً معلومات دقيقة وشاملة ويمتاز بسهولة الاستخدام

٢- تبين أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: تطبيق الرقابة، قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتبين أنه يتم الاستفادة من التغذية الراجعة عند تطبيق الإجراء التصحيحي، وان نظام تخطيط الموارد يضمن تدفق المعلومات من خلال التقارير المالية الدورية، كما تبين أن يتم عقد اجتماعات دورية لمعرفة أوجه التميز فيما بين عمل الإدارات، فضلاً عن انه تبين أن نظام تخطيط الموارد يسهم في متابعة الإجراء التصحيحي لضمان حسن سير الأعمال في الشركة

٣- تبين أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: الإفصاح، قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتبين أن نظام تخطيط الموارد يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المخصصات والاحتياطات والرسوم الأخرى، ويساعد أيضاً على الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية والتشغيلية، كذلك يساعد على الإفصاح عن أسباب التغيرات الرئيسية في بنود المركز المالي.

٤- تبين أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: الإفصاح، قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتبين أن نظام تخطيط الموارد يزود مجلس الإدارة بتقارير محاسبية دورية حول المخالفات التي قد تواجه إدارة المخاطر، ويساعد أيضا على تحديد سياسات الحدود العليا للتعرض للمخاطر التي يتوجب على إدارة المخاطر التقيد بها بما يتوافق مع التعليمات ومعايير التدقيق ذات الصلة، فضلا عن انه يسهم في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد ويُقدم تقارير رقابية دورية لمجلس الإدارة حول الاستراتيجيات البديلة لإدارة المخاطر

٥- أشارت نتائج الدراسة بشكل عام إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام البرمجيات المحاسبية على حوكمة الشركات في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك من وجهة نظر العينة"، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة (٠,٠٠٠) حيث إنها أقل من ٥%.

٦- عدم وجود أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية.

٧- وجود أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق الإفصاح في الشركات الصناعية.

٨- وجود أثر لنظام تخطيط موارد المؤسسة في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات الصناعية.

٢-٥ التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات للشركات الصناعية الأردنية، هي:

١- التأكيد على أهمية استخدام نظام تخطيط الموارد لكونه يساعد على السيطرة على العمليات ومراقبتها مما يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرارات.

٢- ضرورة توعية المديرين بأهمية استخدام نظام تخطيط الموارد لكونه يمنحهم القدرة على ضبط عمل كافة العمليات في الشركة.

٣- ضرورة توعية العاملين وبيان فوائد استخدام نظام تخطيط الموارد المسندة بالحاسوب وتدريبهم على كيفية استخدام مثل هذه الأنظمة وتدريبهم أيضا على كيفية استخدام الحاسوب.

٤- ضرورة تعزيز قدرات العاملين بالمهارات المتميزة والمعرفة الكافية بعملهم على نظام تخطيط الموارد.

٥- التأكيد على أهمية استخدام نظام تخطيط الموارد، لما لذلك من إسهام في تعزيز قدرة الشركة على توفير المعلومات في الوقت المناسب.

٦- تعزيز القدرة على استخدام نظام تخطيط الموارد لكونه يتمتع بالمرونة المطلوبة للتجاوب مع التغيرات في أنشطة العمل.

٧- ضرورة قيام الشركات باستخدام نظام تخطيط الموارد في التخطيط والسيطرة على العمليات التي تستخدمها لإيصال منتجاتها إلى الأسواق.

٨- العمل على تبني برامجيات نظام تخطيط الموارد التي تستند على أسس علمية لتطوير استخداماته لكونه يؤدي إلى التشاركية في المعلومات في الشركة.

٩- التأكيد على أهمية بناء ثقافة مشتركة بين العاملين في أقسام والتعاون والتنسيق بينهم في تقديم خدماتهم بسرعة، لما لذلك من أهمية في تسهيل استخدام نظام تخطيط الموارد وفي تعزيز هذه الثقافة.

١٠- التركيز على متغيرات نظام تخطيط الموارد التي تناولتها الدراسة الحالية، من خلال تصميم، وتنفيذ الإستراتيجية الخاصة بكل متغير منها وبما يتناسب مع الإستراتيجية العامة المتبعة في هذه الشركات.

المراجع والمصادر

أولا : المراجع العربية

الجنباذ , عبد الماجد محمد منير (٢٠١٧), اثر تطبيق تخطيط موارد الشركات ERP على فاعلية البيانات المحاسبية, جامعه كاي , الصومال

د.عبد الماجد محمد منير الجنباذ (٢٠١٧), اثر تخطيط موارد الشركات على فاعلية البيانات المحاسبية , الصومال : جامعة كاي

نور الدين مزهودة (٢٠١٦), أثر نظام المعلومات المتكامل على تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية , اطروحه دكتوراه , جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر

ابتهال الحديدي, خليل الحيازي, محمد ابو زيد, اثر تطبيق انظمة تخطيط موارد المنشآت الاعمال على الاداء المؤسسي, مقال منشور , جامعة البلقاء, الاردن, (٢٠١٦)

صيام, وليد (٢٠١٥), نظم تخطيط موارد الشركة وتعزيز جودة التدقيق الداخلي, العدد ١٠٥, ص ٦-٧, الاردن

الخضري, دينا أحمد, & الكساسبة, محمد مفضي. (٢٠١٥). تأثير عمليات الهندرة في مقاييس الأداء الحاسمة: دراسة مقارنة بين شركات الصناعات الدوائية و الكيمائية في الأردن., ٣٣٥ (٢٣١٤), ٦٧-١

عبد الوهاب موسى. (٢٠١٥). أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقق جودة المعلومات المحاسبية (Doctoral dissertation), جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

حمودي, أسماء, & بن فليس. (٢٠١٥). دور جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات.

خضير مجيد علاوي. (٢٠١٥). مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية (دراسة تحليلية وتطبيقية على الشركات العامة العراقية). مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, ١٧ (٢), ١٧٥-١٩٠.

أوبادي, أحلام, قوريش, & عمار. (٢٠١٥). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات وآثارها على الفساد المالي والإداري.

نصار, أحمد رجب(٢٠١٤), إطار مقترح لتقييم الكفاية المعلوماتية لنظم تخطيط الموارد لمحااسبة عن عمميات التجارة الالكترونية بالتطبيق على بيئة الاعمال الالكترونية المصرية, مقدم للمؤتمر السنوي الخامس, كمية التجارة, جامعة القاهرة, المحاسبة في عالم متغير.

فداوي, أمينة (٢٠١٤), دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية, جامعة باجي , الجزائر

اوسي, خاتمة (٢٠١٣), تسيير التغيير في ظل تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة,(ERP) دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمتنقيب بحاسي مسعود , رسالة ماجستير, جامعة قاصدي صويح , الجزائر.

النصار, احمد رجب احمد, ٢٠١٣, إطار متقترح لتقديم الكفاية المعلوماتية لتخطيط الموارد للمحااسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية , مداخلة مقدمة الي المؤتمر السنوي الخامس حول المحاسبة في عالم متغير- في مواجهة التغييرات السياسية والاقتصادية المعاصرة

محمد ياسين غادر, ٢٠١٢, محددات الحوكمة ومعاييرها, مداخلة مقدمة حول المؤتمر الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة, جامعة الجنان, طرابلس, لبنان.

خلاصي , عفاف جمعه, (٢٠١٣), آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري. رسالة ماجستير , جامعة الزرقاء, الأردن

أسماء, فاعوري (٢٠١٢), أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد الشركة في تميز الأداء المؤسسي, دراسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, عمان, الاردن

حساني رقية, مروه كرامة, حمزة فاطمة, آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري , مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني . حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري, جامعة محمد خيضر – بسكرة – المنعقد في ٧ – ٦ مام ٢٠١٢ , ص

04

السبوع, سليمان سند. (٢٠١١). أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على

أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية. *Dirasat: Administrative*

Sciences, ١٦١ (٧١٧), ٢٨-١.

طالب علاء فرحان، إيمان المشيداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠

الشحادة و البرغوثي، (٢٠٠٩)، ركانز الحوكمة ودورها في ضبط ادارة الارباح في البيئة المصرفية في ظل الازمات العالمية، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، المنعقد في ٢١ اكتوبر ٢٠٠٩، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
الرفاعي، خليل ونضال، الرمحي، جلال، محمود(٢٠٠٩)، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين: دراسة حالة سوق عمان المالي . المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة

مخولف، & فضيلة. (٢٠٠٩). حوكمة الشركات في مواجهة الفساد الإداري، دارالمستقبل للنشر والتوزيع : عمان، الاردن

الحسبان، عطاالله احمد السويلم، (٢٠٠٩)، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩
عمر عمي عبد الصمد. "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات" مذكرة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠٠٨
خليل، احمد محمد، العشماوي، ابراهيم (٢٠٠٨)، حوكمة الشركات، مجلة المدقق، (١٠٥)، ٦-٧، الاردن.

سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٨)، حوكمة الشركات وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الإسكندرية : الدار الجامعية

بن درويش، امجد (٢٠٠٧)، أثر حوكمة الشركات في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية. مجلة المنار، ١٣(٢)، ٢٠٢-٢٥٢.

حبوش، نعم نعيم عبدالحافظ (٢٠٠٧)، أثر حوكمة الشركات على فعالية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية. الجامعة الهاشمية، الأردن

المهاني، ابراهيم، **حوكمة الشركات (٢٠٠٧)**. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية

حبوش، & محمد جميل. (٢٠٠٧). **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٦**

الحيزان، أسامة فهد (٢٠٠٥)، **نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) – حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر**
السعدني، مصطفى حسن بسيوني (٢٠٠٥)، **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة، مصر**

سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦)، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة، الإسكندرية: الدار الجامعية**

الحيزان، أسامة فهد (٢٠٠٥)، **نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) – حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر**

السعدني، مصطفى حسن بسيوني (٢٠٠٥)، **الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة، مصر**

الشركات المساهمة. مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة.

ميخائيل، اشرف حنا، "تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، ٢٠٠٥م.

الخصيري، محسن أحمد محمد، (٢٠٠٥) حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٥٠
أسهان، فيرزه (٢٠٠٥)، نظم المعلومات وفعاليتها في اتخاذ القرار -دراسة حالة في مؤسسة ناقوس، عُمان.

شبلي، يوسف محمود (٢٠٠٥)، نظرية المحاسبة، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

سليم، حكمت (٢٠٠٣)، اصول المحاسبة الحديثة، دارالمستقبل للنشر والتوزيع : عمان، الاردن

ثانيا : المراجع الاجنبية

Wilkinson , Joseph W 2000, Cerullo , Michael J.Raval , Vasant ,**Accounting Information Systems**, Essential concepts, Fourth Edition , John Wiley and Sons.

Madapusia A., & D'Souza, D. 2012. The Influence of ERP System Implementation on the Operational Performance of an Organization, International Journal of Information Management, 32(1).

Mei-Yeh Fang and Dr, Fengyi Lin, (2006), Measuring the Performance of ERP system-from the Balanced Scorecard Perspectives, **The journal of American Academy of Business**,

Cambridge, Vol,10 No 1,SEP, 256-263.

Reuther & Chattopadhyay (2004), **Critical factors for enterprise resources planning system selection and implementation projects within small to medium enterprises**, Drukkerij HAVEKA

Bundit Wonglikphai,(2015), Project Management in Enterprise Resource Planning (ERP) Implementation, [http://www.umsl.edu/sauterv/analysis/6 papers/Wonglikphai](http://www.umsl.edu/sauterv/analysis/6papers/Wonglikphai).

colaou, AI, (2004), Firm Performance Effects in Relation to the Implementation and Use of Enterprise Resource Planning, **Journal of Information Systems**, (18), (2), (pp97-105).

Sneller, L, (2010), Does ERP add company value? A study for the Netherlands and the United Kingdom, Alblasserdam: **Drukkerij HAVEKA**

Hazar D, Mohamed T , (2013), Accounting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance, **The International Journal of Digital Accounting Research** ,Vol 13

Davenport, T,H.(2000), Mission Critical: Realizing the Promise of Enterprise Systems, Boston, MA, **Harvard Business School Press**.

BeheshL, H., K. Blaylock, B. A, Henderson, D., and G. Lollar, J., 2014, “**SelecLon and criLcal success factors in successful ERP implementaLon**”, *Compe((veness Review*, Vol. 24, No. 4.

DELONE,H and MCLEAN,R(2003). The DeLone and McLean Model of Information systems Success: A Ten-Year Update.

Beheshti, H , and Cantrell S,(2006), Enterprise Systems and Ongoing Process Change, **Business Process Management Journal**, **10**.

Journal of Management Information Systems, vol.19 , No.4 ,p 9-30 .

Dezdar S., and Ainin S,(2011), The Influence of Organizational Factors on Successful Enterprise Resource Planning Implementation ,Management Decisions, **Jornal of Management History**, (49), pp.911-926.

Gerard, Charreaux,2004, **corporate governance from micro theories to naLonal system theories.**

McGaughey, Richard B., Ulric J. Gelinas, JR, and Patrick R., Wheeler (2007) **Accounting Information Systems**, Foundations in Enterprise Risk Management , 9e.

Poonam, N. (2014). Organizational culture and its impact on the quality of accounting information systems. **Journal Of Theoretical And Applied Information Technology**, 82(2).

Romney, M. & Steinbart, P. (2015). **Accounting Information Systems**, New York: Pearson Education. Schein, E. (2010). Organizational culture and leadership, (4 th ed). Wiley, Jossey – Bass.

Nejib D, Mohamed T , (2013), Accounting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance, **The International Journal of Digital Accounting Research** ,Vol 13

Garg, P., & Agarwal, D. (2014). Critical success factors for ERP implementation in a Fortis hospital: an empirical investigation. *Journal of Enterprise Information Management*, 27(4), 402-423.

Hong, S. G., Siau, K., & Kim, J. W. (2016). The impact of ISP, BPR, and customization on ERP performance in manufacturing SMEs of Korea. *Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 10(1), 39-54.

Xie, B., Davidson III, W. N., & DaDalt, P. J. (2003). Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. *Journal of corporate finance*, 9(3), 295-316.

Aloini, D., Dulmin, R., & Mininno, V. (2007). Risk management in ERP project introduction: Review of the literature. *Information & Management*, 44(6), 547-567.

kim, J., hong, D. & Kieso, E. (2002). **Accounting principles**, (10th ed). USA: John Wiley and Sons, Inc.

Dittmar, A., Mahrt-Smith, J., & Servaes, H. (2003). International corporate governance and corporate cash holdings. *Journal of Financial and Quantitative analysis*, 38(1), 111-133.

المواقع الالكترونية

١/١٥/٢٠١٥ - الشركات موارد تخطيط [Http://ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/) -

- الاتاسي, عبد الحي (٢٠٠٨), تنفيذ تقنيات نظم (ERP) لتحقيق العائد عمى الاستثمار بنجاح ,
مقالة منشورة, موقع جريت بليز العربية.

الكرد, حسام (٢٠١٣) عالم التقنية, نظام إدارة موارد الشركة (ERP) وجهتك التالية, عمان ,
الاردن.

الملاحق

ملحق رقم (١)

نموذج الاستبانة



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،

استبانة حول موضوع:

أثر البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد الشركات) على حوكمة الشركات:

دراسة حالة: الشركات الصناعية في الأردن

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد الشركات) على حوكمة الشركات، وذلك من خلال دراسة حالة الشركات الصناعية في الأردن، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأن جميع البيانات التي ستقدمونها سيتم استخدامها فقط لأغراض البحث العلمي، حيث ان هذا البحث سيقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة .

وشكراً لتعاونكم،،،

الباحث

احمد سليمان ضيف الله ابويحيى

القسم الأول: البيانات الشخصية:

| | |
|---|-----------------------------|
| <input type="checkbox"/> أقل من ٣ سنوات <input type="checkbox"/> ٣ سنوات - وأقل من ٦ سنوات <input type="checkbox"/> ٦ سنوات - وأقل من ٩ سنة <input type="checkbox"/> ٩ سنة فأكثر | ١ - سنوات الخبرة |
| <input type="checkbox"/> دبلوم متوسط <input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه <input type="checkbox"/> دبلوم عالي | ٢ - المؤهل العلمي |
| <input type="checkbox"/> محاسبة <input type="checkbox"/> إدارة أعمال <input type="checkbox"/> علوم مالية ومصرفية (تمويل) <input type="checkbox"/> نظم معلومات محاسبية <input type="checkbox"/> غير ذلك يرجى التحديد..... | ٣ - التخصص |
| <input type="checkbox"/> رئيس مجلس ادارة <input type="checkbox"/> مدير مالي <input type="checkbox"/> مدقق حسابات <input type="checkbox"/> مساعد مدقق حسابات <input type="checkbox"/> عضو مجلس ادارة <input type="checkbox"/> مساعد مدير مالي <input type="checkbox"/> اخرى , اذكرها | ٤ - الوظيفة (المهنة) |
| <input type="checkbox"/> CMA <input type="checkbox"/> CISA <input type="checkbox"/> CIA <input type="checkbox"/> أخرى, يرجى ذكرها | ٤ - الشهادات المهنية |
| <input type="checkbox"/> CFA <input type="checkbox"/> CPA <input type="checkbox"/> CFM | |

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة:

يرجى قراءة العبارات التالية وبيان رأيكم في مدى تأثير البرامج المحاسبية (نظام تخطيط موارد الشركات) على حوكمة الشركات، وذلك بوضع إشارة (✓) إزاء الإجابة التي ترونها مناسبة.

المتغير المستقل: نظام تخطيط الموارد

| التسلسل | العبارة | موافق بشدة | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|--|------------|-------|-----------------|-----------|----------------|
| 1 | يقدم نظام تخطيط الموارد معلومات سهلة الفهم | | | | | |
| 2 | يوفر نظام تخطيط الموارد معلومات ملائمة وقابلة للاستعمال | | | | | |
| 3 | يوفر نظام تخطيط الموارد المعلومات في الوقت المناسب | | | | | |
| 4 | يقدم نظام تخطيط الموارد معلومات دقيقة وشاملة | | | | | |
| 5 | يمتاز نظام تخطيط الموارد بسهولة الاستخدام | | | | | |
| 6 | يمتاز نظام تخطيط الموارد بزيادة الانتاجية | | | | | |
| 7 | يلبي نظام تخطيط الموارد حاجات المحاسبين المختلفة | | | | | |
| 8 | يتميز نظام تخطيط الموارد بالمرونة المطلوبة للتجاوب مع التغيرات في أنشطة العمل. | | | | | |
| 9 | تغطي المعلومات الواردة من نظام تخطيط الموارد موضوعات مختلفة في العمل | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|----|--|
| | | | | | 10 | يسمح نظام تخطيط الموارد بتكامل البيانات في الشركة |
| | | | | | 11 | يعرض نظام تخطيط الموارد المعلومات المطلوبة بطريقة متناسقة ووسائط مناسبة |
| | | | | | 12 | يقدم العاملون في أقسام نظام تخطيط الموارد خدماتهم بسرعة |
| | | | | | 13 | يتحلى العاملون على نظام تخطيط الموارد بمهارات متميزة ومعرفة بعملهم |
| | | | | | 14 | يفهم العاملون في نظام تخطيط الموارد احتياجات الموظفين بدقة |
| | | | | | 15 | يؤدي نظام تخطيط الموارد إلى التشاركية في المعلومات في الشركة |
| | | | | | 16 | يقدم نظام تخطيط موارد الشركة حلول وفهم أفضل لجميع عمليات الأعمال التي تحدث في الشركة |
| | | | | | 17 | يساعد نظام تخطيط الموارد على الحصول على المعلومات وتداولها في مختلف أقسام الشركة |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|----|---|
| | | | | | 18 | يمنح نظام تخطيط الموارد المديرين القدرة على ضبط عمل كافة العمليات في الشركة |
| | | | | | 19 | يساعد نظام تخطيط الموارد على السيطرة على العمليات ومراقبتها مما يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرارات |

المتغير التابع: حوكمة الشركات

أولاً: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمتغير تطبيق الرقابة في الشركات الصناعية

| التسلسل | العبارة | موافق بشدة | موافق | موفق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|---|------------|-------|----------------|-----------|----------------|
| 20 | يتم متابعة يومية لضمان سير العمل في الشركة | | | | | |
| 21 | يرى القائمون على تطبيقه مدى ملاءمة الفرد على استخدام المعايير لقياس الأداء الفعلي | | | | | |
| 22 | يسهم نظام في متابعة الإجراء التصحيحي لضمان حسن سير الأعمال في الشركة | | | | | |
| 23 | يتم الاستفادة من التغذية الراجعة عند تطبيق الإجراء التصحيحي | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|----|---|
| | | | | | 24 | يتم عقد اجتماعات دورية لمعرفة أوجه التميز فيما بين عمل الإدارات |
| | | | | | 25 | يضمن نظام تخطيط الموارد تدفق المعلومات من خلال التقارير المالية الدورية |
| | | | | | 26 | يهتم بالتحري عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الانحرافات |
| | | | | | 27 | يعتمد معايير واضحة لتشخيص جوانب الخلل في أداء الأعمال في الشركة |
| | | | | | 28 | معالجة أسباب الانحراف بالدرجة الأولى |
| | | | | | 29 | يعتمد القائمون على نظام تخطيط الموارد منهج الاستقادة من الأخطاء السابقة لضمان عدم تكرارها في الخطط المستقبلية |

ثانياً: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمتغير الإفصاح في الشركات الصناعية

| التسلسل | العبارة | موافق بشدة | موافق | موفق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|--|------------|-------|----------------|-----------|----------------|
| 30 | يساعد على الإفصاح عن أي عمليات لإعادة التقدير لبنود المركز المالي (الأصول) | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|----|
| | | | | | الإفصاح عن أسباب التغيرات الرئيسية في بنود المركز المالي | 31 |
| | | | | | يسهم بالإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام في القوائم المالية | 32 |
| | | | | | يعزز من مستوى الإفصاح عن هيكل الالتزامات والمطلوبات المترتبة على الشركة | 33 |
| | | | | | يرفع من مستوى الإفصاح عن الإيضاحات الخاصة ببنود قائمة الدخل | 34 |
| | | | | | يساعد الشركة على الإفصاح عن صافي أرباح أو خسائر العمليات غير العادية | 35 |
| | | | | | يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المخصصات والاحتياطات والرسوم الأخرى | 36 |
| | | | | | يسهم في الإفصاح عن الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين | 37 |
| | | | | | يساعد على الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية والتشغيلية | 38 |

ثالثاً: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمتغير تطبيق إدارة المخاطر في الشركات
الصناعية

| التسلسل | العبارة | موافق بشدة | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|---|------------|-------|-----------------|-----------|----------------|
| 39 | يساعد على تحديد المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات لمواجهةها | | | | | |
| 40 | يُقدم تقارير رقابية دورية لمجلس الإدارة حول الاستراتيجيات البديلة لإدارة المخاطر | | | | | |
| 41 | يزود مجلس الإدارة بتقارير محاسبية دورية حول المخالفات التي قد تواجه إدارة المخاطر | | | | | |
| 42 | يسهم في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد | | | | | |
| 43 | يعمل على تحديد المخاطر وابتكار التقنيات وطرق التحكم فيها ضمن إستراتيجيات بديلة | | | | | |
| 44 | يعزز قدرات الشركة على متابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية لإدارة المخاطر | | | | | |
| 45 | يُقدم تعديلات ملائمة على سياسات إدارة المخاطر بصورة دورية بما يتناسب مع استراتيجيات الشركة الحالية والبديلة | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|----|---|
| | | | | | 46 | يُحسن من قدرات الشركة على تقييم وإدارة الأحداث المحتمل حدوثها لإدارة المخاطر |
| | | | | | 47 | يساعد على تحديد سياسات الحدود العليا للتعرض للمخاطر التي يتوجب على إدارة المخاطر التقيد بها بما يتوافق مع التعليمات ومعايير التدقيق ذات الصلة |
| | | | | | 48 | يُحسن من السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل إعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات |

انتهت الاستبانة شاكرًا لكم تعاونكم في الاستجابة

الملحق رقم (٢)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

| التسلسل | الاسم | الجامعة |
|---------|----------------------|----------------|
| ١ | د.محمد الرحاحلة | جامعة ال البيت |
| ٢ | د.عبدالرحمن الدلابيح | جامعة ال البيت |
| ٣ | د.عوده بني احمد | جامعة ال البيت |
| ٤ | د.صقر الطاهات | جامعة ال البيت |
| ٥ | د.محمد الحايك | جامعة ال البيت |
| ٦ | د.مهند نزال | جامعة ال البيت |
| ٧ | د.عبدالله الزعبي | جامعة ال البيت |
| ٨ | د.رهام الكبيجي | جامعة الزرقاء |
| ٩ | د.عمر شقور | جامعة الزرقاء |
| ١٠ | د.عبدالله بدر الزعبي | جامعة الهاشمية |
| ١١ | د.وليد زكريا الصيام | جامعة الهاشمية |